



المركز الجامعي لميلة

المرجع:

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الاحتجاج بالحديث النبوي عند ابن خروف من خلال كتاب " شرح جمل الزجاجي "

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربية

إشراف الأستاذ(ة):
- عبد الغاني قبائلي.

إعداد الطالب(ة):
- وسيلة عبد العالي

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الشكر لله أولاً... وثانياً... وثالثاً... والشكر لله
ما لا نهاية

والحمد لله من قبل ومن بعد... الحمد لله الذي من فضله أن سخر لي
من عباده من كان لي خير سند و خير معين في هذا السفر الشاق
الشاق

أتقدم بأسمى معاني الامتنان و بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف
عبد الغاني قبايلي
على توجيهاته القيّمة ونصائحه المرشدة
و لكلّ الأساتذة الأفاضل وكلّ من قدّم لي يد العون
خالص التقدير و الامتنان
و لكلّ صنّاع وعمّال اللغة العربيّة في كلّ مكان
و زمان

إهداء

إلى... التي أهدتني العمر في كلِّ رحلات الحياة وظلّت مبتسمة
الذي علّمني الصّبر ولا زال يصارع عصارة المرض من أجلنا
التي أهدتني مفتاح النّجاح بتشجيعها و تحفيزها
الذي أعانني على تخطّي الصّعاب
أمي سـليـمة
و أبي نور الدّين

و إلى... كلِّ من علّمني حرفاً أو طوّق عنقي بحبل احسان
أساتذتي في كلِّ المراحل الدّراسية وشيوخني الذين حفظت
على أيديهم القرآن الكريم "الشّيوخ نبيل، كمال و جمال"
و لكلِّ أصدقائي: أبو جواد- يحي- مجيب الرّحمان - محمد
و صديقاتي: فاطمة -ريمه- ابتسام - زينب- فايزة- سرور- كريمة-
فريال- فرح- نواره- - هدى- بثينة- هدى- ناريمان- حياة- ماجدة
وإلى الرّائعة "فضلو"

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلبي

إليكم أهدي ثمرة عملي

ملخص البحث

ملخص البحث:

تناولت في هذا البحث موضوعا في أصول النحو العربي الموسوم ب: "الاحتجاج بالحديث النبوي"، واخترت شواهد الحديث النبوي عند ابن خروف في كتابه "شرح الجمل" - الجزء الأول والثاني -.

قدّمت مادة البحث في: مقدّمة ومدخل وفصلين - نظري وتطبيقي - ثمّ خاتمة وأرفقت البحث بملحق.

تطرّقت في المدخل إلى حياة ابن خروف وسيرته، ثمّ عرّفت بكتابه "شرح الجمل" لتبيين منهجه وأسلوبه وقيمة الكتاب العلميّة.

وفي الفصل الأوّل تحدّثت عن الاحتجاج من خلال المعنى اللّغوي والاصطلاحي مشيرة إلى أغراضه. ثمّ بيّنت المصادر التي اعتمدها النّحاة في وضع قواعدهم كلام العرب شعر و نثر، القرآن الكريم وقراءاته، الحديث النبوي الشّريف. وقد أشرت إلى أهمّ مواقف علماء اللّغة والنحو وآراء بعض الباحثين المُحدثين حول هذه الموادّ اللّغويّة.

أمّا الفصل الثاني: فقد ركّزت فيه على الأحاديث النبويّة التي احتجّ بها ابن خروف في "شرح الجمل" في جزأيه الأوّل والثاني.

في نهاية البحث جمعت النّتائج التي تحصّلت عليها في خاتمة.

وبعد ذلك: جعلت ملحقا ذكرت فيه المصطلحات والأعلام التي جاء ذكرها في البحث وذكرت أئمّة القراءات.

Résumé:

Il traitée dans ce thème de recherche à l'actif comme arabe marquée par: "protester contre le Hadith", et choisissez preuve le hadith d'Ibn moutons dans son livre "The Camel expliquer" la Partie I et II.

Trouver matériel présenté dans l'introduction et l'entrée et deux conclusion théorique et pratique, puis attachés aux Trouver prolongation.

Mise à l'entrée de la vie de son fils et de l'agneau, alors connu en tapant "phrases expliquent" pour démontrer son approche et son style et la valeur scientifique de l'ouvrage.

Dans le premier chapitre, je parlais de la protestation à travers le sens linguistique et terminologique, se référant à ses fins. Les sources ont indiqué ensuite adoptées par les grammairiens ont mis leurs bases dans les mots de la poésie et de la prose arabe, le Coran et sa lecture que le Hadith.

On m'a renvoyé à des postes les plus importants de la langue, les scientifiques de la grammaire et des vues modernes de chercheurs sur ce matériau linguistique.

Le deuxième chapitre: il a mis l'accent sur le hadith invoqué par le fils d'un mouton ", expliquent les phrases" dans la première et la deuxième Dzoah.

A la fin des résultats de recherche obtenus dans le finale collectées.

Et puis: Faire un supplément indiquant les modalités et les drapeaux mentionnés dans la recherche, a déclaré que les imams des lecture.

مقدمة

مقدمة:

ارتبطت اللغة العربية بالقرآن الكريم دستور المسلمين فلم تعد وسيلة تفاهم فحسب بل هي لغة عقيدة، مما جعلها ذات قدسية في نفوس أهلها، وبات تعلمها مكملًا للدين وغدا المساس بها مساسا به، وهو ما يفسر حرص مؤسسي النحو على وضع القواعد اللغوية والأصول التي قامت على عنصر الشاهد الممثل الأساسي لعملية التوثيق والاحتجاج الذي تنوعت مصادره.

وقد كان الاحتجاج بالحديث النبوي المصدر الذي أثار اهتمامي لما غيَّبه النحاة في التقعيد النحوي رغم فصاحته - صلى الله عليه وسلم -، من هنا تولدت في نفسي رغبة البحث حول أسباب ترفع النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث النبوي، ثم كيف احتجَّ به المتأخرون أمثال بن خروف ولم يتقفوا موقف السلف، فلا يخفى على دارسي العربية أهمية الأحاديث النبوية وفصاحة لغتها وسلاسة معانيها. وبذلك كان موضوع البحث: "الاحتجاج بالحديث النبوي" وقد اخترت كتاب "شرح جمل الزجاجي لابن خروف" المدونة التي دار حولها الميدان التطبيقي لهذه الدراسة "قابن خروف" من أهم النحاة الذين أداروا القبله نحو الحديث النبوي حين اهتم بالاحتجاج به، فكانت الفرضيات التي تداعت إلى ذهني بناء على اشكالية البحث:

- ماهي المعايير التي سار عليها علماء العربية أثناء تعاملهم مع الشواهد النحوية؟
- إذا سلّمنا بعلم سيبويه وورع الخليل الفراهيدي، فلماذا لم يحتجّا بالقرآن الكريم المصدر الرئيسي للاحتجاج في النحو العربي؟
- وإذا كان النحاة الأولون بصريون وكوفيون لم يعتمدوا الحديث النبوي في التقعيد النحوي لكون تلك الأحاديث لم تكن مجموعة ولا منقّحة في تلك الحقبة من تاريخ النحو العربي، فلم عارض النحاة المتأخرون الاحتجاج بالأحاديث النبوية بعد أن غدت مجموعة ومصنّفة في كتب الصّاح...؟

- وماهي شواهد الحديث التي اعتمدها " بن خروف" واعتنى بها في " شرح الجمل"
وما مدى تطابقها مع القاعدة النحوية؟

للإجابة على هذه الفرضيات المقدّمة والاشكالية المطروحة اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينطلق من واقع الظاهرة فيدرسها لذاتها ولذاتها ثمّ يصفها بدقّة، ثمّ يستقرّوها ويحلّلها ويصنّفها.

كما اقتضى البحث صبّ متن الدراسة في بنية وزّعت فيها مسائله فارتسم على النحو الآتي:

مقدمة: استهلّ البحث بمقدمة حدّدت إطاره العام واشكالية البحث وحيثياتها، وبيّنت المنهج المعتمد في الدراسة، والمصادر التي اعتمدتها في انجاز البحث.

مدخل: ابن خروف وشرح الجمل: حاولت أن أقدم فيه صاحب المدوّنة " بن خروف" فعرّفت به من خلال ذكر أهمّ المحطّات في حياته، كما عرّفت بكتابه " شرح الجمل" من خلال ذكر منهجه أسلوبه، لوضع القارئ في معرفة أوليّة للدراسة التي بين يديه.

الفصل الأول: الاحتجاج في النّحو العربي: درست في ثناياه معنى الاحتجاج لغة واصطلاحاً ثمّ تعرّضت لأغراضه ومصادره وآراء الباحثين والعلماء حولها. وقد نال الحديث النبوي الحظ الأكبر من حيث الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لشواهد الحديث النبوي في كتاب " شرح الجمل": ولئن كان الفصل الأول نظرياً بحثاً فالفصل الثاني يضطلع بعرض أهمّ الأحاديث الواردة في " شرح الجمل"، وقد خصّصت كلّ حديث بالدراسة والتحليل.

وخلصت إلى خاتمة البحث فعرضت فيها أهمّ النّائج في محاولة للإجابة على الاشكالية والفرضيات المطروحة.

أمّا عن الدراسات السابقة فقد اهتمّ بموضوع الاحتجاج معظم النحاة العرب فضمّنوه مؤلّفاتهم من ذلك: "بن جني" في " الخصائص" و" السيوطي" في "الاقتراح في أصول النحو"، أمّا عن المحدثين فقد تناول الموضوع " سعيد الأفغاني" في " أصول النحو"

و" خديجة الحديثي" في " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث" وذات المصنّفات كانت من أهمّ المصادر التي اعتمدناها بالإضافة إلى مصادر أخرى أما عن الصعوبات التي واجهتني في خضمّ هذه الرحلة، فهي عدم الحصول على كتاب " شرح الجمل" ورقيا ولا الكترونيا في البداية. فلم استطع القيام بالبحث في وقت مبكرّ ضف إلى سعة الموضوع وصعوبة التحكم فيه فالبحت في أصول النحو العربي يشكّل وحدة متعالقة.

ومجمل القول سيحاول البحث تصحيح دعوى منع الاحتجاج بالحديث وتفنيده هذه الرؤية ويعرض لبعض القواعد المستنبطة من الأحاديث النبوية من خلال المدونة ويتولّاها بالتحليل النحوي.

مدخل

ابن خروف وكتاب شرح

جمل الزجاجة

-اسمه حياته وثقافته.

-منهجه أسلوبه ومصطلحاته

أولاً: ابن خروف: اسمه حياته وثقافته

أ- اسمه ونسبه :

يعدّ ابن خروف من أشهر علماء الأندلس الذين ذاع صيتهم في أواخر القرن السادس عشر هجري، من أهل الأندلس حيث عاش بها بحضرموت وغادرها شأنه في ذلك شأن طالب العلم في الأسفار والرحلات.

ذُكر نسبه مشتتاً في كتب التراجم ؛ونذكر ما أورده ابن خلكان (ت 671هـ) يقول: >>هو أبو الحسن بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي <<⁽¹⁾، وذكر المقرّي أنه: >> علي بن محمد بن علي بن محمد ضياء الدين<<⁽²⁾. يعود مولده لسنة (513هـ) على أغلب الروايات إذ اختلف الرواة والمترجمون في ذلك⁽³⁾ ويرجع الباحثون هذا الاختلاف إلى وجود شخص آخر يحمل لقبه وإن كان الأخير شاعرا وقد أشار إليه ابن خلكان، يقول: >> وخروف بفتح الخاء المعجمة وهو غير ابن خروف الشاعر الحضرمي بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة وفتح الراء وبعدها ميم هذه النسبة إلى حضرموت <<⁽⁴⁾ ومن هنا لا عجب إذا وجدنا من يذكر أشعارا لابن خروف النحوي في بعض التراجم والمراجع .

ب- حياته وصفاته:

ذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء أن ابن خروف كان يحترف الخياطة وأنه كان إذا اكتسب منها شيئاً قسم ما يحصل له نصفين بينه وبين أستاذه⁽⁵⁾ .

¹ (محمد بن أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت، ج3 ص335

² (أحمد بن محمد المقرّي التلمساني: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تح: احسان عباس، دار صادر ، بيروت 1408هـ، 1988م، ص 640.

³ (محمد خليفة الدناع: المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، دار النهضة العربية بيروت، ط1، 1996م، ص135

⁴ (ابن خلكان: وفيات الاعيان ،ص135.

⁵ (محمد خليفة الدناع: المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، ص 141.

إلا أنه من خلال ما تعرض له التراجم لا نستطيع الجزم بصحة هذا الأمر إذ أن حياته لم تكن ميسرة فلم يعيش في رفاهية ورخاء، " بل يحدث أبو القاسم عبد الرحمان بن يخلف السلوي" >> ... أنه أول يوم دخل على أبي طاهر شكّا إليه الفقر، قال إنك لتأخذ مني أكثر مما تأخذ من الأعيان فقال: شَرُّكَ أعظم من شَرِّهم عليّ في المجلس، وكان يأمرني بنقل الماء إلى المسجد إذا احتاج إلى استعماله فأقول له في ذلك فيقول: لا أحب أن يجلس بغير شغل<< (1).

وقد بلغ به اشتغاله إلى العمل في الخانات كتاجر فكان كثير الترحال من أجل التجارة والتدريس وكأنه نذر نفسه لخدمة العلم.

" أما عن صفاته فذكر أنه كان مشهوراً بالصدق وطهارة الثوب والعفاف، إذ يقول عن نفسه >> والله ما حللت مئزري قط على حلال ولا حرام << فلم ينقل عنه أنه تزوج أو تسرى قط .

كما اشتهر ابن خروف بثقته بنفسه وصرامته وجرأته⁽²⁾، والتي تظهر من خلال آرائه النحوية القيمة التي انفرد بها، وردوده المؤسّسة واستنباطاته الدقيقة ومسائله المبنية على حسن النظر واعتراضاته على أئمة النحو كسيبويه (ت 180هـ) وابن جني (ت 392هـ) والمبرد (ت 285هـ) مما جعل معارضيه وتلاميذه يناصبونه العداء، فهذا تلميذه الرعيني (ت 666 هـ) يصفه بالجمود والتسرع بشيء من الشماتة والازدراء، ومعاصره السهيلي (ت 581هـ) يقذف له السباب في مسائل نحوية، ونحوية فقهية دارت بينهما " (3) ذكرها السيوطي (ت 911هـ) ومن بينها مسألة حول أكل ذوات الناب من السباع " فلما يردّ ابن خروف على السهيلي من الكتاب والسنة يرد عليه السهيلي بقوله >> ما أجهل

¹ (محمد خليفة الدناع: المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه ، ص 141.

² (أبي حسن علي بن محمد بن علي بن خروف: شرح جمل الزجاجي، تح، سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ، ص 21 (بتصرف) .

³ (ينظر ابن خروف: شرح جمل الزجاجي، ص 23، 26.

هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد... >> (1) ، ويقول: >> وهذا الجاهل من جفاة المقلدين ... >> (2)، كما يصفه بالتطاول في مواقف أخرى.

ت - ثقافته ومكانته العلمية:

يصف العلماء ابن خروف بأنه: كان محققا ماهرا، عارفا مشاركا في علم الأصول أقرأ النحو في بلدان عديدة، وقد كان مشهورا في بلاده مذكورا بالعلم والنحو، >> فهو أحد العلماء الأندلسيين الذين مُلِّتْ كُتُبُ العربية بأسمائهم، أخذ النحو واللغة عن أئمة أجلاء فبرع أيما براعة وخلف تراثا في فروع المعارف المختلفة، بعضه موجود ومعظمه مفقود وقليل منه يوجد متمثلا في آراءٍ ماثورة في كتب النحو واللغة >> (3) فيقال إنه ألف كتب في اللغة والنحو والأصول منها " شرح كتاب سيبويه وسماه: >> تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب >> . كما شرح " كتاب الجمل " لأبي القاسم الزجاجي -موضوع بحثنا- وصنف كتابا في الفرائض وله ردود في العربية على أبي زيد السهيلي وابن ملكون (ت 581هـ) وابن مضاء (ت 592هـ) .

يقول عنه ابن الزبير: >> وأقرأ العربية عصره، ونفع الله به لحسن تعليمه ومعرفته وشرح كتاب سيبويه شرحه المشهور، وشرح كتاب الجمل شرحا مفيدا >> (4) وهذا القول لابن الزبير يعد بمثابة توثيق بأنه شرح الكتاب والجمل ". وقال عنه ابن خلكان: >> كان فاضلا في علم العربية وله فيها مصنفان شهدت بفضلها وسعة علمه >> وقال عنه ابن القاضي الكناسي: >> كان إماما في صناعة العربية هذا بالإضافة إلى نبوغه في القراءات وبراعته في الحديث والرواية >> " (5)

¹ (ينظر جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ج5، ط1

1406هـ، 1985م، ص 226

² (المصدر نفسه، ص226.

³ (محمد خليفة الدناع: المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، ص137.

⁴ (ابن خروف: شرح جمل الزجاجي، ص49.

⁵ (المرجع نفسه، ص49، 50.

إذ استشهد في شرح الجمل بكثير من القراءات السبع والشاذة، والتي أخذها عن شيخه أبي بكر بن صاف وآخرين، أما الحديث فقد ذكرنا أنه رواه عن أبي بكر بن خير الإشبيلي وغيره كابن بشكوال وابن قزمان، ولعل استشهاده بالحديث خلال شرحه يظهر ثقافته بهذا العلم كما سنرى لا حقا " وقد لقب ابن خروف بالأستاذ، وهو لقب رفيع، يوحي بمكانته الرفيعة بين أهل الأندلس الذين لم يطلقوا هذا اللقب إلا على نحوي أديب صاحب مكانة عالية .

وقد تتلمذ ابن خروف على يد أساتذة كثر من بينهم:

أبو بكر بن صاف (ت 585 هـ)، أبو عبد الله الرّعيني (ت 598 هـ)، أبو بكر طاهر بن الخدب (ت 580 هـ)، أبو بكر بن خير الإشبيلي (ت 575 هـ) ومن تلامذته: أبو محمد علم الدين اللّورقي (ت 661 هـ)، أبو عبد الله الفهري (ت 661 هـ) أبو موسى السلاوي (ت 640 هـ).

ث- مذهب ابن خروف النحوي:

للقوف على مذهب ابن خروف النحوي علينا تتبع عدد من آرائه الموجودة في كتبه أو المبنوثة في كتب اللغة والنحو، إذ له اختيارات عدة من المذهب البصري منها ان:

1- " الإعراب أصل في الأسماء والكوفيين يرونه أصلا في الأسماء والأفعال.

2- المضارع أعرب لمشابهته الأسماء.

3- الأسماء الستة حروف العلة فيها أصول وإعرابها بتقدير الحركات والكوفيون

يرون أن إعرابها بالحروف والحركات معا " (1).

4- "ما" تأتي معرفة في نحو << دققته دقا نَعَمًا >> فهو هنا يتبع سيبويه.

وهذا لا يمنع القول بأن لابن خروف اختيارات من المذهب الكوفي، إذ ذهب إلى أن:

1- " الألف والواو والياء في التشبيه والجمع علامات إعراب ومذهب البصريين أنها

حروف إعراب بمنزلة التاء من << قائمة >> والالف من << حلى >>.

¹ (ابن خروف: شرح جمل الزجاجي ، ص 165، 166.

- 2- المضارع رُفِعَ لعدم الجازم والناصب ، ولا لوقوعه موقع الاسم كما يرى البصريون وعلى رأسهم سيبويه.
- 3- لا تبدل النكرة من النكرة أو من المعرفة إلا أن تكون موصوفة أو بها إفادة والبصريون يجيزون إبدالها مطلقاً " (1).
- 4- ذهب أيضا إلى أن : " ناصب الظرف في نحو: << زيد عندك >> هو المبتدأ لا عامل محذوف " (2).
- مما يعني أن ابن خروف ، وإن كان يتحيز إلى المذهب البصري كثيرا - لتأثره بكتاب سيبويه الذي شرحه وعنوانه " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب " - فلا يعني أنه انقطع كلياً إلى مذهب واحد دون آخر، فله اختيارات من كلا المذهبين، بل له اختيارات من العلماء السابقين: كابن السراج (ت 316 هـ) والفارسي (ت 377 هـ) وابن الطاهر (ت 580 هـ) وابن الطراوة (ت 528 هـ) نحو:
- " زيادة لام المستغاث: اختلف النحويون فيها فقل: ليست بزائدة وتتعلق بالفعل المحذوف.
 - وقيل تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل.
 - وقيل هي زائدة. ونُسِبَ هنا الرأي للمبرد (ت 285 هـ)، وابن الطراوة وهو اختيار ابن خروف.
 - لا ترد << كان >> وأخواتها إلى ما لم يسم فاعله: اختلف النحويون في بناء كان وأخواتها للمفعول فمن النحويين من أجازهم ومنهم من منعه.
 - وقد وافق ابن خلدون ابن السراج (ت 316 هـ) والفارسي (ت 377 هـ) والسهيلي وابن الطاهر على المنع " (3).

¹ (ابن خروف: شرح جمل الزجاجي ، ص 169.

² (محمد خليفة الدفاع: المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، ص 140.

³ (ابن خروف: شرح جمل الزجاجي، ص 172.

ضف إلى هذا فإن ابن خروف يعتمد بخاصته على اجتهاداته، فمما تميز به أنه لا يهمله صاحب الرأي عند شرحه بقدر ما يهمله صواب الرأي وفساده، وسيتجلى لنا هذا جيدا عند الحديث عن منهجه وبعض آرائه في شرح الجمل، وهو إن دلّ على شيء، فإنما يدل على قوة اجتهاده، وسعة معرفته في الفنون العربية.

ج- وفاته:

بعد حياة مليئة بالدرس والتحصيل، والإفادة والتعليم والتصنيف، أصاب ابن خروف في آخر حياته خدر واختلاط في عقله، وظل على هذه الحال حتى توفي - رحمه الله - سنة (609هـ) ⁽¹⁾ على أغلب الروايات .

ثانيا - كتاب شرح جمل الزجاجة:

أ- كتاب الجمل:

من أشهر مؤلفات الزجاجة (ت 337هـ) حظي بشهرة ونال قسطه الأكبر من الشروح والدراسات حتى ذكرَ أن شروحه عند المغاربة جاوزت المائة شرحا " وترجع أهميته لاشتماله على أبواب النحو والصرف مع يسر منهجه، وسهولة أسلوبه، وكثرة شواهد، وبعده عن الحشو والتعقيد " ⁽²⁾. ومن بين شراحه، ابن مالك (ت 672هـ) وابن بزيمة (ت 660هـ) وابن عصفور وابن عريف (ت 390هـ)، والسيد البطلوسي (ت 521هـ) وابن الباذش الغرناطي (ت 528هـ) ومنهم ابن خروف وهو الذي يهمننا شرحه في بحثنا.

ب- منهج ابن خروف في شرح الجمل:

يفتح ابن خروف كتابه هذا بالبسملة والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم يذكر مباشرة قصده في الكتاب فيقول: >> قصدت في هذا الكتاب بيان مقدمات تحصر كثيرا من أصول العربية على سبيل الإيجاز وبيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجة -

⁽¹⁾ ابن خروف: شرح جمل الزجاجة ، ص 51، 52.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 64.

رحمه الله- في كتاب الجمل، ونهت على شواهد، بما فيه كفاية، وبعض أوهم شارحيه...، وتركت تتبع ما ذكر من عقد... <<⁽¹⁾ من خلال قوله يمكننا ايجاز أهدافه التي توخاها فيما يأتي:

1- بيان مقدمات تحصر أصول العربية على سبيل الإيجاز.

2- بيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي.

3- التنبيه على شواهد وتوضيحها

4- التنبيه على بعض أوهم شارحيه.

أمّا في قوله: << وتركت تتبع ما ذكر من عقد... >> فهو يبين لنا عدم اهتمامه بما هو غير منظم ومرتب، إذ أنّ كتاب الجمل حسب وضعه الزجاجي للمبتدئين، وعلى ضوء هذا المنهج أخذ في شرح الجمل بابا بابا على ترتيبها وأسمائها إلا ما قام بتغييره، كإدماج بعض الأبواب ببعض أو إلغاء بعضها.

وكان غالبا ما يوطئ للباب بمقدمة يذكر فيها تعريفه واختلافات العلماء حوله، ثم يتدرج إلى القضايا النحوية، فيستعرض آراء العلماء " حولها يحللها لبيان ما فيها من فساد ويرجح ما يرى أنه الصواب، معللا لترجيحه، مدعما إياه بالحجج والأمثلة التي تنوعت واختلفت من قرآن وحديث وأقوال العرب.

وفي خاتمة كل باب يقوم بشرح الأبيات التي فيه شرحا وافيا؛ يذكره أحيانا كله وأخرى شطرا منه أو جزءا، ثم يذكر نسبة البيت والاختلاف حوله وترجمة قائله، وهكذا حتى يأتي على كل ما له علاقة بالبيت.

⁽¹⁾ (ابن خروف: شرح جمل الزجاجي: ص 243.

وابن خروف في شرحه لم يتناول المتن عبارة كما كان مألوفاً، بل يأخذ رأس المسألة التي يريد معالجتها وينطلق في شرحها وكأنه ينشئ كتاباً خاصاً به، وبين الفينة والأخرى يذكّر للقارئ عبارة من عبارات الجمل ليذكره بأذنه يشرح كتاباً " (1).

وهو في منهجه هذا لا يهتم من الآراء التي يعالجها أصحابها، بقدر ما يهتم إبراز الرأي الذي يترجح لديه صوابه وردّ الرأي الذي يترجّح لديه فسادُه .

ت - أسلوبه ومصطلحاته:

عموماً تميّز أسلوب ابن خروف في شرح الجمل بحسن السبك وعمق المعنى، وهو في ذات الوقت واضح العبارة سهل التراكيب متوال الفقرات؛ فطبيعة البحث العلمي فرضت عليه ذلك، ضف إلى استخدامه المصطلحات العلمية المعروفة والألفاظ الدقيقة، باستثناء بعض المواضع التي اشتملت على ملحوظات أهمّها:

- "الغموض وعدم الدقة وسببه النقص أو الزيادة أو التواء العبارة أو بتر نص واجتزاء عبارة منه قصد الإيجاز والإختصار، وهو في كل هذا يفترض معرفة القارئ المسبقة لكتاب الجمل، ممّا يعني أنه وضع كتابه للذين لهم باع في الثقافة النحوية .

- سكونه عن بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد في بعض المواضع.

- يذكر - أحياناً - أن في الكلام أنواعاً وأوجهاً ولا يبينها للقارئ.

- إطلاقه القول في بعض المواضع التي يلزمها التقييد معتمداً على بداهة المسألة .

- التكرار لأنه يرتجل ويندمج في الشرح.

- حدّته في الردّ على المخالفين .

أما عن المصطلحات التي يستعملها؛ فمكان الفتحة والضمّة يستخدم النّصبة والرّفعة ومكان الكسرة يستخدم " الجرّة" ويسمّى المنادى الشّبّيه بالمضاف " المنادى الممّطول"

¹ (ابن خروف: شرح جمل الزجاجي ، ص 72-75 (بتصرف).

ويسمى التّمييز "بالتبيين" والجملة الاعتراضية "معرضاً" و "معرضاً بها" ⁽¹⁾ واستخدام ابن خروف لهذه المصطلحات ليس مطلقاً، فهو يمزج ويرأوح بينها.

رابعاً: آراؤه التي انفرد بها في "شرح الجمل":

1- "جواز ترخيم المستغاث إذا لم تكن فيه اللام.

المشهور بين النحاة امتناع ترخيم المستغاث مطلقاً، لكنّ ابن خروف أجازّه إذا لم يكن فيه لام المستغاث".

2- العلل التي تمنع واحدة منها الصّرف .

"المشهور عند النحاة أنّ العلل التي تمنع الصّرف وحدها وتقوم مقام علتين اثنتان، ألف التأنيث مطلقاً، والجمع المتناهي، نحو: حبلى، مساجد. لكن ابن خروف أضاف علّة ثالثة وهي الألف والنون في "فعلان، فعلى" نحو "سكران سكرى".

3- في قوله تعالى: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ (سورة البروج الآية 05) .

ذهب ابن خروف إلى أنّ << النار >> فيه بدل إضراب يقول: "وهو فيه أظهر من بدل الإشتمال"

4- << ما خلا >> وأخواتها:

أجاز فيها النحاة النّصب والجرّ ففي حالة النّصب أجمع النّحاة على أنّ "ما" مصدرية و"ما خلا" في موضع نصب

قال السيرافي ⁽²⁾ (ت368هـ) على الحال،

وقيل على الظرفية

¹ (ابن خروف: شرح جمل الزجاجي ، ص77،81 (بتصرف).

² (السيرافي: " هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة ولد بسيراف على ساحل البحر من أرض فارس سنة (284هـ).

وقال ابن خروف: على الاستثناء.

5- << أول ما أقول أني أحمد الله >>:

والأمر هنا حول " ما " إذ فيها ثلاثة أوجه:

1- أن تكون نكرة موصوفة.

2- أن تكون مصدرية.

3- أن تكون موصولة بمنزلة " الذي " (1).

وقد ذكر النحاة الأول والثاني وأضاف ابن خروف الثالث وأخذ به .

4- جملة الحال الماضية معنى لا لفظا تحتاج إلى الواو :

أوجب ابن خروف في جملة الحال المنفية بـ " لم " اقترانها بالواو كان فيها ضميرا أو لم يكن، قال:

<< فإن كانت ماضيه معنى لا لفظا؛ نحو: جاء زيد ولم يخرج عمرو، احتاجت إلى الواو كان فيها ضميرا أو لم يكن >> . وردّ عليه ابن مالك (ت 6752هـ) و أبو حيان (ت 745هـ) والسيوطي (ت 911هـ) لأن السماع بخلاف ما قال (2).

ث- قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه:

تميّز " شرح الجمل " لابن خروف بمميّزات عديدة عن باقي المؤلفات النحوية أهمّها:

1- أنه مكّننا من الإطلاع على آراء ابن خروف ومذهبه النحوي.

2- أنه مرجع مهم لأبيات " الجمل " فقد أتى عليها كلّها إلا واحدا منها .

3- أنه يجمع بين العلوم، فالى جانب النحو والصرف، نجد اللّغة والأدب والتاريخ والسير والتراجم والأخبار.

4- حفظ لنا نصوصا كثيرة ونادرة من كتب مفقودة، كتدوينه نصا لابن الطراوة

(ت 528هـ) ونص لابن أبي العافية.

¹ (ابن خروف: شرح جمل الزجاجي، ص 178، 179.

² (المصدر نفسه، ص 180.

5- نقل لنا آراء كثيرة لنحويين تعزّ مؤلفاتهم في المكتبة العربية كعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت 117هـ) ويونس بن حبيب (ت 182هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) (1).

6- صحح عددا من آراء الزجاجي التي فهمها الشراح على غير ما هي عليه .

7- صوّب رواية بعض الأبيات ونسبة بعضها.

8- يبق أن نذكر بأنّ " شرح الجمل " زوّد مكتبة العربي بمؤلف ضخم يتجلّى فيه النمط الذي كان يسير عليه نحّاة الأندلس كالميل إلى شرح المختصرات والاتجاه النقدي، والمناظرات المحترمة، والأخذ بالقراءات الشاذّة والدّفاع عنه وكثرة الاستشهاد بالحديث (2).

وعلى الرّغم من كل هذه المناقب الحسنة للكتاب، فلكل عمل إذا ما تمّ نقصان، إذ لا يخلو " شرح الجمل " من بعض الهنات التي لا تقلّ من شأنه ذكرنا بعضها أثناء الحديث عن أسلوبه ونورد هنا بعضا منها:

- " الخطأ في نسبة بعض الأبيات، فقد كان اعتماده الكبير فيما يتعلق بالأبيات على ابن هشام اللّخمي حتى إنّ كان ينقل الأخطار عنه كما وردت عنده.
- عدم اطلاعه على نسخ أخرى للكتاب غير التي بين يديه.
- عدم الدقة في نسبة بعض الآراء " (3).

مع هذا يعد شرح الجمل الشاهد الوحيد الذي عثر عليه مكتملا لابن خروف فجزؤه الأول دققته الدكتورة سلوى محمد عمر عرب" وهو الذي بين أيدينا وعليه اعتمدنا في البحث وهو في جزأين، والجزء الثاني منه عثر عليه الدكتور عياد الليثي - أستاذها - وهو الأثر الوحيد الذي يمكننا من تتبع كل آراء ابن خروف النحوية.

¹ (ابن خروف: شرح جمل الزجاجي ، ص 223.

² (المرجع نفسه ، ص 223.

³ (المرجع السابق، ص 224.

الفصل الأول

الاحتجاج في النحو العربي

— أولاً: مفهوم الاحتجاج: لغة واصطلاحاً.

— ثانياً: أغراض الاحتجاج.

— ثالثاً: مصادر الاحتجاج:

— كلام العرب.

— القرآن الكريم وقرآءاته.

— الحديث النبوي الشريف.

تمهيد:

ارتبطت البحوث حول اللغة العربية ونشأتها بنزول القرآن الكريم إذ سعى العلماء الأوائل إلى معرفة معانيه واستكشاف كنهه وفي الوقت ذاته خدمة له لصيانته ورعايته. فكان لهذه اللغة شأنًا عظيمًا؛ خاصة بعد اتّساع دائرة الفتوح الإسلاميّة، الذي أدّى إلى اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس، وتأثير الثقافات بعضها على بعض.

أمام هذا الواقع الجديد أدرك العلماء ضرورة استنباط قاعدة و قانون يحفظان اللغة من الخطأ، ويكونان النظام الفكريّ الذي يؤدّي إلى كشف الخصائص العلميّة للغة العربية وكيفية استخدام مفرداتها وتراكيبها استخدامًا سليماً يوصل إلى المعاني الجوهرية، ويقوم برسالة التبليغ الفكري بين أبناء البشر.

بذلك وبعد جمع اللغة وتدوينها، صاغت القوانين العرفيّة قواعد قانونيّة تطبّق ويقاس عليها وإذا اعترض حكم لغويّ لا قاعدة له قيس على القاعدة القانونيّة بوجود الشبه بين قضيتي القاعدة القانونيّة – التي أصبحت الأصل – والقاعدة المستجدة. من هنا كان القياس عند العلماء: "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة وأجراء حكم الأصل على الفرع".

وقد وضع علماء العربية شروطاً للقياس فقالوا: "الأصل والفرع والعلّة والحكم"، وقد كثر كلامهم على العلة، ودعموا شروحاتهم بالحجج والبراهين المنطقيّة، فكان التعليل عنصراً في تفسير الظواهر اللغويّة وتحليل التراكيب والأنماط النحوية، وكان الاحتجاج القاعدة التي ينطلق منها اللغويّون والنحاة في أيّ دراسة لغويّة. فالاحتجاج في حقيقته يُمثّل البوابة الرئيسيّة التي لا مناصّ من المرور بها لكلّ دارس يريد الخوض في أعماق اللغة وتحليل عناصرها ووضع قواعدها وقوانينها .

الاحتجاج

أولاً: مفهومه

لم يكن مصطلح الاحتجاج غرباً لدى العرب، فقد تداولته المعاجم العربية قديماً وحديثاً لا سيما أنّ هذا اللفظ من الجذر الثلاثي (ح، ج، ح) والذي اتفقت جل معاجم اللغة على مجيئه بمعنى القصد¹ ليتحول بفعل التطور الدلالي، والتداول مستعيراً معنى إحدى الشعائر الدينية.

(أ) وقد جاء في معجم العين >> الحجة وجه الظفر عند الخصومة والفعل حاجته وحجته واحتجبت عليه بكذا وجمع الحجة حُجَج <<(1).
فقد قرن الخليل الفراهيدي (ت 175هـ) الحجة بالخصومة والتي تكون في الخير والشر في الخير كقوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجْنِدُنَا فِي قَوْمٍ لُّوطٍ ﴾ [هود: 74].

وفي الشر كقوله تعالى: ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة: 197].

وجاء في >> القاموس المحيط << " الحج: القصد والكفّ والقدوم والغلبة بالحجة وكثرة الاختلاف والتردد، وقصد مكة للنسك وهو حجّ وحاجج، ج، حجاج وحجيج وحُجٌّ <<(2).
فهنا يشير الفيروز أبادي إلى ارتباط هذا اللفظ بشعيرة الحجّ ثم يضيف قائلاً: " وبالكسر الحجة المرة الواحدة، وبالضمّ البرهان والمحجاج الجدل " (3).

¹ (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي ج3، دط ص10،9.

² (العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي: القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب ج1، ص108.

³ (المصدر نفسه: ص108.

وكلمة "برهان" دليل الإتيان بالدليل القاطع لإثبات صحة الدعوى نحو

قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة البقرة الآية: 111]

فالبرهان أن تأت بدليل تقطع به الشك والاحتمال أما "الجدل" فمن المجادلة ويقصد به

إقامة الحجة فيم أُخْتَلَفَ فيه لقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ [

البقرة: 258] وفي القرآن الكريم المجادلة: وفيها ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ ﴾

[المجادلة: 01] .

جاء في تفسير السيوطي أنها بمعنى تحاورك.

(ب) **أما في المعنى الاصطلاحي:** فنجد معنى الاحتجاج لا يخرج عن مفهوم "إثبات صحة القواعد النحوية".

يقول سعيد الأفغاني " يُراد بالاحتجاج اثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة" (1).

فلم يكن النحاة واللغويون يحتجّون بكل ما يُسمع أو يُنقل إليهم، بل اشترطوا لذلك شروطا كالتواتر والفصاحة والسليقة.

جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية " هو الاستدلال بأقوال من يحتجّ بهم في مجال اللغة والنحو وهو يرادف في هذا الاستشهاد ويقابله التمثيل " (2).

ومن هنا نجد النحويين ينوِّعون في استخدام مصطلح " الاحتجاج" فهناك من يستعمل لفظة " الاستشهاد" وهناك من يستخدم " الاستدلال" فيم نجد من يحافظ على المصطلح فيستعمل " الاحتجاج".

¹ (سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية المطبوعات الجامعية 1994م، ص06.

² (محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1985م، ص61.

في حين يُعرف الاستشهاد بأنه: " الاحتجاج للرأي أو المذهب أي، أن يأت النحوي لما يقوله بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق ليؤيده ويدعمه " (1). فالاستشهاد هو طلب الاتيان بالدليل على صحة القاعدة النحوية ومنه قولهم: استشهدوا بكذا، وهذا لا يستشهد بشعره.

ثانيا: أغراض الاحتجاج:

من خلال المعنى الاصطلاحي للاحتجاج " نستشف غرضين أساسيين له:

(أ) **غرض لفظي:** ويؤتى به من أجل اثبات صحة استعمال لفظة أو تركيب وما يتبع ذلك من قواعد في علوم اللغة والنحو والتصريف.

وهذا هو الذي شدد في قبوله العلماء، فلم يقبلوا فيه إلا كلام العرب الموثوق بفصاحتهم والذين تم تحديدهم بمعايير وكذا الشواهد القرآنية" (2).

(ب) **غرض معنوي:** وهو الذي يتعلق بإثبات معنى الكلمة أو معانيها وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.

" وهذا يعتمد فيه على كلام العرب والقرآن الكريم والحديث النبوي وجوزوا الاستشهاد عليه بكلام المولدين وغيرهم " (3).

ثالثا- مصادر الاحتجاج:

حدّد العلماء مصادر الاحتجاج في ثلاث مصادر؛ كلام العرب بالدرجة الأولى، ثم يأتي من بعده القرآن الكريم، ثم الحديث النبوي الشريف. فمن هذه المصادر استخرجوا أحكام النحو العربي، وساقوا لنا قواعده وسننه.

¹ (محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ص 119.

² (ينظر عبد القادر البغدادي: خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، تج وشرح عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص5.

³ (ينظر المصدر نفسه ، ص5.

أ) كلام العرب:

ينقسم هذا النوع من المادّة اللّغويّة إلى شعر ونثر. "فالشعر هو الكلام الموزون المقفّى" - عندهم -، هذا التعريف الذي جاء في العمدة لابن رشيق القيرواني ، أمّا النثر فيدخل فيه ما تداولته العرب من أمثال وحكم أو ما ورد من رسائل وخطب وسجع الكهّان؛ فلم يقصد النحاة بقولهم كلام العرب ، الكلام العادي الذي يتخاطبون به في حياتهم ويقضون به حاجاتهم فيما بينهم. ذلك أنّ الكلام المنظوم من شعر ونثر هو الذي حفظ وانقرض أهله. هذا المصدر الرّئيسي الذي اعتمده النحاة لم يختلفوا في حجّيته. ولكنهم جعلوا له معايير يأخذون بها. والتي نجلها في الآتي:

- سلامة لغة المحتجّ بكلامه وعدم تطرّق الفساد إليها؛ ونقصد به معيار الفصاحة.
- طبيعة الشاهد اللّغوي ونسبة استعماله؛ هل هو قليل أم مطّرد أم شاذّ؟. وبذلك قاموا بتقسيم المادّة اللّغويّة إلى متواتر وآحاد، وجعلوا شرط التّواتر أن يبلغ عدد النّقلّة حدّا لا يجوز فيه على مثلهم الاتّفاق على الكذب. والآحاد ما تفرّد بنقله بعض أهل اللّغة، وهو دليل مأخوذ به، واعتدّوا الأوّل دليلاً قطعياً يفيد العلم. أمّا الثّاني فيفيد الظّن⁽¹⁾.
- ثقة الرّاوي. أي أن يكون ناقل اللّغة عدلاً.
- كما قاموا بتحديد مدوّنّة زمنيّة ومدوّنّة مكانيّة. تبعاً لمعيار الفصاحة وسنأتي على تفصيلها.

⁽¹⁾ ينظر أبو البركات الأنباري: الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 32-34.

أ/ (أ) معيار الفصاحة:

اعتمد النحاة الفصاحة كمقياس لما يعتدّون به وما يستبعدونه. وربطوا هذا المقياس بالبدأة وهذا ما يتبيّن من تعابيرهم.

فابن جنّي يقول: "وكان قد طرأ علينا أحد من يدّعي الفصاحة ويبتعد عن الضّعفة الحضريّة"⁽¹⁾؛ فهنا يربط ابن جنّي بين الفصاحة والبدأة وكأنّ الفصيح الحقّ يجب أن يكون بدويّاً. وأنّ الضّعف سمة اختصّ بها الحضر عن غيرهم. كما نجد الجاحظ يقول: "ممنّ كان لا يلحن البتّة حتّى لكأنّ لسانه أعرابيّ فصيح. أبوزيد النحويّ. وأبو زيد المعلّم".

كما يقول الفارابي: "واقصروا على القبائل البدويّة كقبائل قيس وتميم وأسد وهذيل...".⁽²⁾ فإذا حاولنا تتبّع آراء هؤلاء العلماء الأوائل لوجدناهم يربطون الفصاحة بالبدأة؛ وإن كانت هذه الأحكام صادرة عن علماء عاصروا العرب وشافههم فنحن لا نستطيع الحكم عليهم بالكذب؛ ومع هذا فإنّنا نتحفّظ على هكذا حكم، فالقول أنّ الفصاحة والبدأة متلازمتين لا بدّ فيه من نظر:

أولاً: إنّ القبائل العربية لم تكن على درجة واحدة من الفصاحة. وهو أمر طبيعيّ تملّيه ظروف الحياة؛ يقول ابن فارس: "وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغتها ورقة كلامها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخير من تلك اللّغات إلى نحائزهم وسلاتقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب. ألا ترى أنّك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرية قيس ولا كسكسة ربيعة ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل: تعلمون ونعلم وشعير وبغير" بكسر الحرف الأوّل.

⁽¹⁾ عثمان بن جنّي: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب المصرية، مصر، 1952م، ج2، ص76.

⁽²⁾ ينظر محمد الحباس: النحو العربي بين التأثير والتأثر العلوم الشرعية نموذجاً عالم الكتب الحديث إريد، الأردن 1، 2014، ص282-283.

فنحن نجد قريشا تميّزت عن غيرها من القبائل بفصاحتها وأشدّ دليل على ذلك أنّ النّبيّ -صلى الله عليه وسلّم- اختير منها. وهو أفصح العرب، ثمّ تأتي بعدها تميم وقيس وأسد الذين نقلت عنهم العربيّة".⁽¹⁾

ثانياً: هناك من القبائل مالم يختلط فحافظ أهلها على سلامة عربيّتها، وهناك منها ما اختلط بالأعاجم من الفرس وغيرهم. وهذا أمر لا ينكره أحد؛ خاصّة إذا ألقينا الضّوء على الحالة الاقتصاديّة إذ التجارة تلعب دوراً هاماً في عمليّة التّواصل اللّغويّ فالاختلاط يوجب ذلك، وهذا ما جعل النّحاة واللّغويّين يربطون المعيار ذاته بمعايير أخرى، فحدّدوا مدوّة مكانية و أخرى زمانية معتمدين على اجتهادهم.

أ / ب) المدوّة المكانية:

حدّد العرب جغرافيّة العرب بأنّها الجزء الغربي من نجد وما يتّصل به من السّفوح الشرقيّة لجبال الحجاز وهو الذي يسمّونه عالية السّافلة وسافلة العالية. يقول أبو عمرو بن العلاء: "ما أقول: قالت العرب إلّا إذا سمعته من عجز هوازن، وبني كلاب وبني هلال. أو من عالية السّافلة أو من سافلة العالية"⁽²⁾.

فقد عدّ النّحاة هذه المساحة المحدودة التي حصروها، هي القبائل التي حافظت على فصاحتها وبذلك أخذوا عنها. وفي هذا يقول الفارابي: "والذين نقلت اللّغة العربيّة وبهم أفتدي وعنهم أخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم قيس وتمرّيم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومُعظمه. وعليهم أكل في الغريب و في الإعراب والتّصريف. ثمّ هذيل وبعض كنانة، وبعض الطّائيّين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" ثمّ يقول: "وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريّ قط"⁽³⁾. وإذا كان هذا موقف الفارابي ومن اتّبعه من الباحثين فليس من الضّرورة الأخذ به، إذ نعلم أنّ النّحاة واللّغويّين أخذوا

¹ ينظر السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 56، 57.

² محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربيّة، دار الفكر العربي، ط1، 1415هـ، 1995م، ص102.

³ ينظر السيوطي: الاقتراح في علم أول النحو: ص101، 102.

عن فصحاء الحضر - وهم فئة من الأعراب البداة اتّخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مُستقرّاً لها ومُقاماً فظّلوا بمنأى عن الاختلاط بالأعاجم والمولّدين فسكّمت لهم لغتهم -، وفئة صحّت عند اللّغويين والنّحاة سليقتهم واستقامت ألسنتهم بما حفظوا من قرآن وشعر ومرويات مأثورة⁽¹⁾، وهذا ما يذهب إليه الدّكتور أبو المكارم لمّا ير بأنّ ما يُقرّ به السيّوطي حين يتّبع الفارابي من "أنّه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ" ليس صحيحاً معلّلاً ذلك بأنّ "النّحاة قد أخذوا عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية"⁽²⁾، وهو موقف فيه الكثير من الصّحّة إذا ما أمعنا النظر في كتب التّراث.

أ/ت) المدوّنة الزّمانية:

عنصر الزّمن أيضاً دخل في منهج النّحاة واللّغويين عند أخذهم للمادّة اللّغويّة وذلك لتأثير ظروف الحياة التي من سماتها التّداول؛ فلا أهل المدينة باقون حضراً فقط ولا أهل البدو باقون على حالهم أيضاً. وهذا ما دعا المتقدّمين إلى تحديد الشّعراء الذين يؤخذ عنهم لمّا قاموا بتقسيمهم إلى طبقات أربع. ذكرها البغدادي كالآتي:

الطبقة الأولى: (الشّعراء الجاهليّون)، وهم من قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: (الشّعراء المخضرمون)، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: (الشّعراء المتقدّمون)، ويقال لهم الإسلاميّون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: (الشّعراء المولّدون)، ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زمن بشار وأبي نوّاس.⁽³⁾

⁽¹⁾ محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ، 1987م، ص 59.

⁽²⁾ ينظر علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص28.

⁽³⁾ عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص05.

وعلى هذا التقسيم قرّروا "وجوب الاحتجاج بالطبقتين الأوليتين، واختلفوا في الطبقة الثالثة. أمّا الرابعة فقد أجمعوا على أنّه لا يُحتجّ بكلام المؤلّدين والمُحدثين في اللّغة العربيّة وعلى ذلك فقد أصبح الشّاعر إبراهيم بن هرمة آخر حُجّة في لسان العرب. فيما نقل ثعلب عن الأصمعي قوله: خُتم الشّعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحُجج" (1). هذا وقد بقي الاختلاف قائماً حول الاحتجاج حسب هذا النّقسيم، فقد احتجّ أبو علي الفارسي، وجار الله الزّمخشري والرّضي الاسترأبادي بلغة أبي تمام الطائي، واحتجّ شهاب الدّين الخفّاجي بلغة أبي الطيّب المتنبي .

وللعلم فإنّ مسألة الاحتجاج بهذه الطبقات التي جاء تصديرها عند البغدادي دار حولها الحديث طويلاً، إلّا أنّنا نأخذ بالنّظرة السّائدة ونتبنّى القول الذي يذهب إلى "أنّ العرب الذين يوثق بعربيتهم هم عرب الجاهلية وصدر الإسلام إلى أواخر القرن الثّاني في الأمصار، وإلى أواسط القرن الرّابع في الجزيرة العربيّة. والموقف ذاته يتبنّاه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

ب) القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو كلام الله تعالى المنزّل على سيّدنا محمد-صلى الله عليه وسلّم- بواسطة رسول الوحي جبريل -عليه السّلام- المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة النّاس، المنقول إلنا بالتواتر وهو غير القراءات.

ب/ أ) الفرق بين القرآن الكريم و القراءات القرآنية:

- كلّ كيفية ممّا اختلف فيها القرّاء من أوّل إلى آخر سورة تُعدّ قراءة.
- القرآن الكريم "متواتر بإجماع علماء المسلمين من حيث الثّبوت. أمّا القراءات فهي عند الجمهور مُتواترة السّبع منها والعشر وقيل بل مشهورة" (2).

¹ (ينظر: السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو: ص28.

² (محمد ضاري حمادي: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الدار العربيّة للموسوعات، ط1، 1424هـ، 2009م، 301.

والقرآن الكريم عبر العصور نجده يفرض نفسه بقوة لا نظير له و ذلك لبلاغته وأسلوبه وفصاحته المطلقة التي جعلت منه المعجزة الخالدة مذكّراً نزوله، كيف لا وهو من لدن حكيم عليم، تعجّب منه الإنس والجان؛ فهذا المغيرة من أفصح أهل قريش يقول: <>إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر وأسفله لمغدق >> .

وفي سورة الجن ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴾

[الجن: 01] ممّا جعله ينال القسط الأوفر " من العناية بروايته وضبطه متنا وسندا وتدوينه مشافهة عن القراء الموثوق بهم فلا عجب أن يكون من أهم مصادر الشعوب في استخراجهم للأحكام النحوية واستنباطهم للأحكام اللغوية ⁽¹⁾، وقد حفظ لنا هذا الكتاب نصوصاً من لهجات العرب التي لا يرقى شكّ إلى فصاحتها وسلامة ألفاظها لغةً وأداءً وذلك في القراءات القرآنية والتي تتمثل منهجاً في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر مهما يكن حتى منهج الحديث؛ " فمن أوضح خصائص هذا المنهج استقلاله عن مناهج العلوم التقنية الأخرى التي شابها المفاهيم العقلية والمنطقية ثم طغت عليها فأحالتها إلى صناعة منطقية بحثة " ⁽²⁾. وهنا يذكر ابن الجزري (ت833هـ) قولاً لعمر الداني (ت444هـ) أحد القراء الكبار يعبر فيه عن طبيعة منهج القراء في النقل، يقول : <> وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن الأفسى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فسوّ لغة لأنّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها >> ⁽³⁾. ثم يرى ابن الجزري أنّ من القراءات ما أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، لكن إنكارهم لم يؤخذ له اعتبار، لأنّ أئمة السلف الكبار أجمعوا على قبولها.

¹ (سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 27.

² (محمد ضاري حمادي الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص285.

³ (ابن الجوزي: النشر في القراءات العشر، صحته وراجعا على محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

ومنه يتّضح لنا أنّ الاختلاف في الاحتجاج بالقرآن لم يكن في النص القرآني بذاته بل حول قراءاته، وهو اختلاف ظهر عند المحدثين، إذ العلماء القدامى لم يكونوا يحتجّون للقراءات إلا قليلاً، وقد ظهر الاحتجاج بها جلياً على أيدي علماء نهاية القرن الثالث الهجري، أما قبل ذلك >> فلم يكونوا يحتجّون للقراءة بالدرجة الأولى، وإنما يحتجّون للقاعدة النحوية بالقراءة القرآنية << (1) أما المحدثين فقد ذهبوا فيه مذهب السيوطي الذي كان من المجيزين للاحتجاج بالقراءات يقول: >> أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل دلو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجرّ القياس عليه << (2) ورأيه قول فصل ورأي مصيب >> فلا ينبغي أن تُردّد القراءة الشاذة لكونها خالفت منهاجاً معيّنًا ولا ينبغي أن تصنع منها قاعدة مطّردة إذا خالفت قياساً مطّرداً << (3) وعلى هذا يضيف قائلاً: >> وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ... ومن ثمّ احتجّ على جواز ادخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ

وَبِرَحْمَتِهِ ۖ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس: 58] كما احتجّ على

ادخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾

ثم نجد السيوطي يُخطئ النحاة المتقدمين كالمبرد ومن المتأخرين كالزمخشري (ت548هـ) لما يعيبون بعض القراءات والتي يصفونها بالبعيدة عن العربية وينسبونها إلى اللحن ويصف بأن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها

(1) محمد الحباس: النحو العربي بين التأثير والتأثر، ص276.

(2) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص75، 76.

(3) أحمد محمد أبو عريش الغامدي: أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية، ج1، 1409هـ، 1989م ص29.

وثبوته دليل جوازه وهو ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام (ت 761هـ) ومن قبلهم ابو حيان الذي يردُّ على الزمخشري حين رفض قراءة ابن عامر قارئ الشام بقوله <<وأعجب لأعجمي ضعيف في النحو يردُّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت >> (1).

وأمام هذا الاختلاف نجد بعض الدارسين المحدثين يبرِّرون للقضاء قلة استشهادهم بالقراءات فيردُّون ذلك إلى << عدم ثقتهم في الرواة، وقد كانوا جلَّهم غير فصحاء >> (2) لكن د. محمد الحباس يردُّ على هؤلاء الذين يبرِّرون للقضاء بقوله: << أن لغة القرآن كانت في غالبيتها مطَّردة تصلح لأن تكون أساسا للنحو بخلاف الشعر وكلام العرب ففيه الكثير ممَّا يخالف الشائع فجاء به النحاة للاستشهاد على صحة تلك المخالفات >> (3). على الرغم من الاختلافات السابقة يبقى الاحتجاج بالقراءات صحيحها شاذها ومتواترها، ثابت لأنَّ القراءات القرآنية مضبوطة ضبطها العلماء مروية عن الصحابة والتابعين ضف إلى هذا فإنَّ أكثر القراء هم من أئمة النحو، ولبسط المسألة آثرنا إيراد موقف كلا من مدرستي البصرة والكوفة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية.

ب/ موقف مدرسة البصرة من الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

لقد اتسم المذهب البصري بمحاولة ادخاله مسائل النحو في (بوتقة) المنطق بأقيسته وتعليلاته وفروضة وتأويلاته قبل الرجوع إلى كلام الله تعالى وكلام العرب، كما استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيِّدها أو قياس يدعمها.

¹ (ينظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 82، 83.

² (محمد حباس: النحو العربي بين التأثير والتأثر، 276

³ (ينظر عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية مؤسسة على جراح الصباح، ط2، 1978م ص 87 فما بعدها

وهو موقف جعل أقيستهم مضطربة ومنطقهم مختلا فاللغة "لا تخضع دائما لحتمية المنطق الذي يصنع المقدمات لاستخلاص النتائج" (1). بوصفها ظاهرة اجتماعية، بل هي كائن حي كما وصفها بعضهم تنمو وتتطور ويؤثر ويتأثر فكيف لنا اخضاعها لمقاييس تعوقها عن الحركة، فيما نجد القرآن الكريم الذي استبعدوه واضحا لا يحتاج إلى جدل أو مناقشة بل ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۖ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ ﴿النجم: 5،4﴾.

وبذلك غلطوا كثيرا من القراءات، من ذلك:

غلطوا قراءة " بن عامر" في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَدِهِمُ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ ﴿الأنعام: 137﴾ بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول لأنها لا تتفق مع قياسهم الذي يقرر: عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بغير الظرف والجار والمجرور.

ضعفوا قراءة " نافع" (ت 260هـ) فهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ ﴿الأعراف: 10﴾ بهمز معائش ؛ فقد قال الزجاج: بأن همزتها خطأ.

والمازني وصف نافع بأنه لم يكن يدري ما العربية (2).

فهذان المثالان من أمثلة استبعادهم للقراءات ونستطيع القول بأن أخذ البصريين بالمنطق والعقل وتجنبهم للرواية والنقل كان من أفضع الأخطاء في تاريخ النحو البصري. بل إن الجدير أيضا بالقول هو أنه: بدل تغليب القراء كان على البصريين تصحيح قاعدتهم وجعل القرآن بقراءاته حاكما على القاعدة لا محكوما عليه بالقاعدة.

¹ (محمد الحباس: النحو العربي بين التأثر والتأثير، ص278.

² (عبد العزيز المرسى الحداد: الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالزقازيق لنيل درجة الدكتوراه، 1426هـ، 2005، 124.

ب/ت) موقف مدرسة الكوفة من الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

اختلف موقف النحاة الكوفيين عن موقف نحاة البصرة في مجال الاستشهاد بالقرآن وقراءاته >> ففضلوا الأخذ بما جاء به القرآن الكريم على الأخذ بمبدأ التأويل والتفريج فأخذوا بها جميعاً << ⁽¹⁾ ويرجع الباحثون هذا الموقف من الكوفة إلى ثلاثة أسباب:

- الكوفة مهبط الصحابة رضي الله عنهم - وقد ظهر بها ثلاثة من القراء هم: عاصم

(ت 128هـ) وحمزة (ت 388هـ) والكسائي (ت 189هـ) .

- إمام الكوفة الكسائي (ت 189هـ) من أئمة القراء.

- طابع الدراسة الكوفية ديني لعنايتهم بالقرآن وقراءاته.

ومن ثمّ كان القرآن الكريم بقراءاته من أقوى الحجج التي يستدلّ بها الكوفيون، يقول الفراء: >> والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر << ومن أمثلة استدلالهم بالقراءات:

اجتمع القراء على قراءة (يُخْرِبُونَ) بالتخفيف إلاّ أبا عبد الرحمان السلمي فإنّه قرأها بالتشديد.

وقد تناول الفراء هذه الآية وخرّج القراءتين وصوّبهما ومن ثم قال " ... كأنّ يُخْرِبُونَ: يُهَدِّمُونَ، ويُخْرِبُونَ بالتخفيف: يُخْرِبُونَ منها؛ يتركونها، ألا ترى أنّهم كانوا ينقبون الدار فيعطونها، فهذا معنى يُخْرِبُونَ، والذين قالوا (يُخْرِبُونَ) ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلحون يفعلونه، وكلُّ صواب والإجماع من القراء أحبّ إليّ " ⁽²⁾.

وكان الكسائي يقرأ قوله تعالى : (لَمْ يَطْمِئْنُوا) [الرحمان: 56] برفع الميم وكسرهما لأن القراء على كسرهما وإن أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنهم - وعبد الله بن مسعود يقرؤون: (لَمْ يَطْمِئْنُوا) برفع الميم.

¹ ينظر: عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية، ص 121.

² (الفراء (أبو زكريا): معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي- محمد علي النجار، ج1، الهيئة العامة للكتاب 1980م، ص 252/253.

- ومن ذلك أيضا:

- أن الكوفيون ذهبوا إلى اعتبار الأصل في حركة همزة الوصل أن نتبع حركة عين الفعل استنادا إلى قراءة الحسن (الحمد لله) [الفاتحة :01] وقراءة ابن أبي عبة (الحمد لله)⁽¹⁾.

فهذه أمثلة من اعتماد الكوفيين على القراءات، فعلى الرغم من اتساعهم في الأخذ بالقياس إلا أنهم يضيقونه أحيانا متمسكين بالسّماع .

ب/ ث) آراء العلماء والباحثين في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته وأثره في النحو واللغة:

الباحثون المعاصرون أيضا لم يعزّ عليهم الإدلاء بدلوهم في موضوع الاستشهاد بالقرآن وقراءاته، فقد أخذ سعيد الأفغاني العلماء الأوائل على قلة استشهادهم بالقراءات واختلافهم حولها بل من خلال كتابه في أصول النحو نجده يدعم الاستشهاد بالقرآن من خلال قراءاته الصحيحة المتواترة بل وحتى الشاذة منها يقول: >> المنهج السليم أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة فما خالف منها قواعدهم الموضوعية في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس <<⁽²⁾. وما ذهب إليه سعيد الأفغاني يؤيده كثير من الباحثين بل من علماء العربية الكبار، فمن الأمثلة التي تصبّ في هذه النقطة ما ذكره ابن جني إذ زعم النحاة أن العرب استغنت عن ماضي (يَدْعُ) ومصدرها بماضي (ترك) أو مصادرها بماضي (ترك) ومصدرها، فلم يردا في فصيح كلام وأتى بها ابن جني شاهدا لضرب خاص من الكلام فقال: >> فإن كان الشيء شاذا في السماع مطرد في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، ومن ذلك امتناعك من (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوها ولا غيره أن ما تستعمل نظيرتها نحو: وزن و وعد لو لم تسمعهما <<.

¹ (ينظر عبد العزيز المرسى حداد: الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 126، 128.

² (ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 29.

فأما قول أبي الأسود: "...غاله في الحبّ حتى ودّعه". فشاذّ وكذلك قراءة بعضهم في قوله تعالى ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: 03] ⁽¹⁾.

وهذا من الأمثلة التي تثبت وجوب إعادة نظر النحاة فيما قعدوا من قواعد وما وضعوه من مقاييس، إذ تجدهم ذاتهم يخرجون عما أصّلوه.

أما عن أثر الاستشهاد بالقرآن وقراءاته في النحو واللغة فمن العلماء كثير ممن أشاد به يقول د. مندور فهمي " إنّ هذا الكتاب السماوي منارة تتلألأ، يهتدي بها العاملون لإرساء قواعد اللغة وإبقائها في سلامة وصحة وأنا أعتقد أن كل تسيير وكل أمر ينزع بنا بعيدا عن هذه المنارة المتألئة التي نقدر جميعا بإيمان أنها كانت سببا في نشر اللغة وفي ربطها بشعوب كبيرة كل؛ تيسير ينأى بنا عن قواعد وأصول هذه المنارة لا يؤبه له ولا يعمل به" ⁽²⁾.

وقد جاء في المعجم الفرنسي الكبير: >> إنّ اللّغة تشارك الأُمّة أقدارها فإذا ضعفت الأُمة وتهافتت ماتت اللّغة ولا أمل في بعثها بعد أن تموت، أمّا اللّغة التي أودعتها السماء رسالة أو التي أودعها الشعراء والأدباء والعلماء أفكارا سامية فلن تموت << ⁽³⁾.

وإنّا لنجد لغتنا العربية تجمع بين كل هذا إذ أنّها رسالة السماء والأرض، وهي لسان الشعر والنثر وهي لغة القرآن الكريم ⁽⁴⁾، الذي ساعد العلماء على تقصّي المفردات، وأعانهم على تحريّ الفصيح والدّخيل.

تعقيبا عما ذكرناه سلفا نرى، كون القرآن الكريم بلسان عربي مبين هو حظّ وافر وغنيمة هائلة، ميزت اللغة العربية عن غيرها من اللغات السامية، وهو ما حماها من الاندثار والزوال، وجعلها في غاية الكمال.

¹ عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1952م، ج1، ص99.

² عبد العال سالم مكرم القرآن الكريم وأثره في الدراسات اللغوية، ص345.

³ (المرجع السابق: ص346.

⁴ (المرجع السابق ص 346.

ت) الاحتجاج بالحديث النبوي:

• تعريف الحديث:

لغة : هو الجديد ويجمع على أحاديث على خلاف القياس ويستعمل أيضا حقيقة في الخبر، أما في الاصطلاح فهو ما أُضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي وقد ذهب بعضهم إلى أن الحديث يشمل كذلك أقوال الصحابة والتابعين (1).

فالمقصود بالحديث إذا أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم- وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه أو أقوال بعض التابعين متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- من حجة الاحتجاج بها في اثبات لفظ لغوي أو وضع قاعدة نحوية.

لقد تباين موقف النحاة كثيرا في الاحتجاج بحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم- على عكس القرآن الكريم، فاختلّفوا في الاحتجاج به في اثبات الألفاظ اللغوية أو تقرير الأحكام النحوية، مع العلم أنه " لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثير أو لا أفعّل في النفس فلا أصح لفظ، ولا أقوم معنى منه" (2) ضف إلى أن الناس قد تداولوا روايته في عهد الصحابة وحتى في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم- وقد كان بعضهم يقوم بتدوينه دون أن يعابوا على ذلك >> أما عن حركة التدوين فالمعروف أنّها نظمت بعد نهاية القرن الأول للهجرة، والجدير بالذكر أن علماء الحديث قد التزموا توثيق الرواية منذ البداية فكانوا يتحرّون الاسناد بل كانوا شديدا التوثيق سواء ما تعلق بالراوي أو ما تعلق بالسند أو المتن.

وبمرور قرن من الزمن نجد أن التأليف في السُّنة تقدّم به النصّح ليشمل جوانب متعدّدة للنصوص وكيفية روايتها وتوثيقها. >> وكأنّ تأليف المسانيد كان تتويجا لذلك ليليه في

(1) محمد الحباس: النحو العربي بين التأثير والتأثر، ص34.

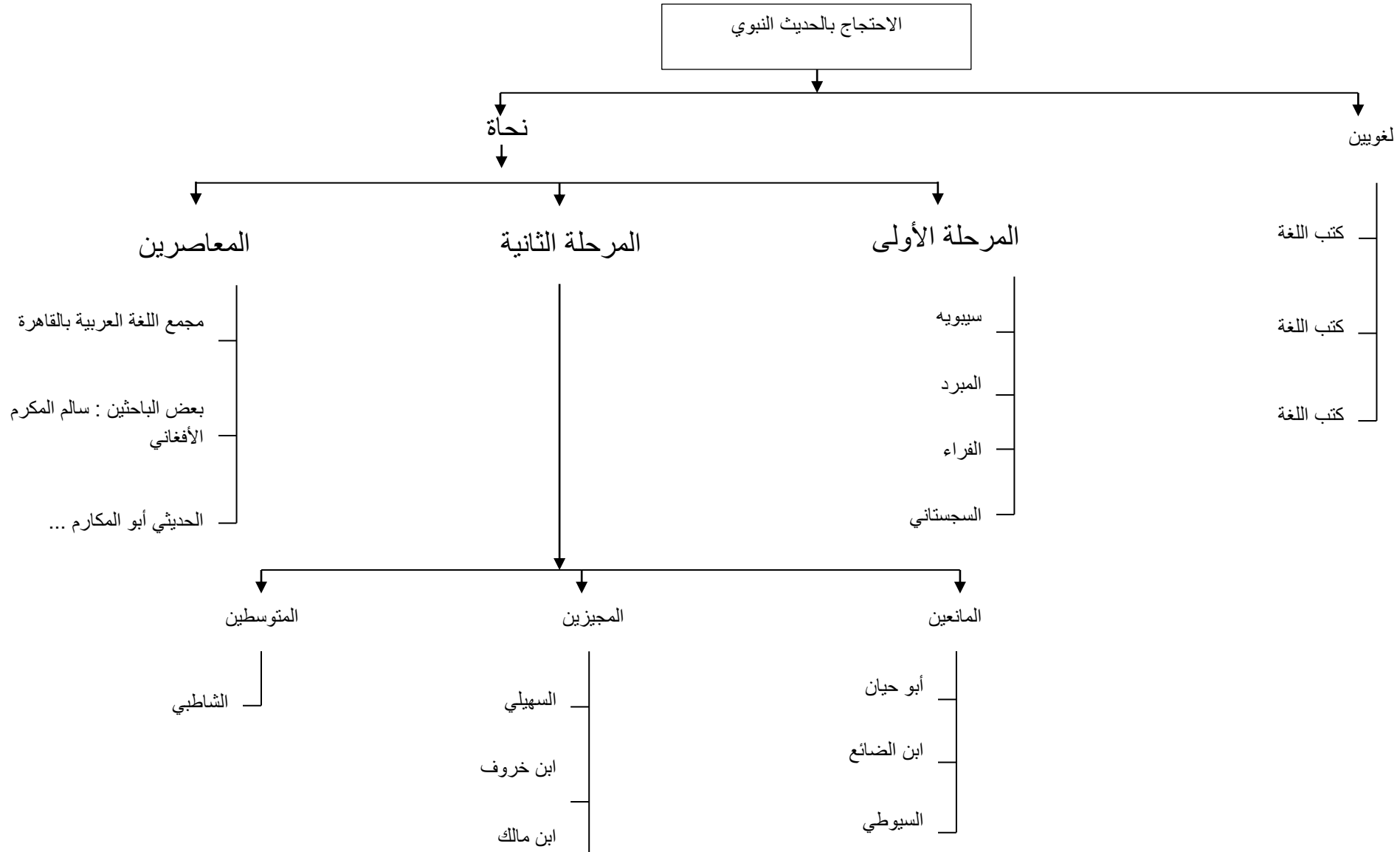
(2) محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1417هـ، 1997م، ص99.

القرن الذي بعده أي القرن الثالث هجري، تأليف كتب الصحاح > (1). وهو أكبر دليل على الاهتمام العظيم الذي لقيته حركة التدوين من أجل حماية النص النبوي سنداً وممتناً. وإذا عدنا إلى بداية تدوين الحديث فإننا نجد أن كثيراً من الأحاديث قد دُوِّنت قبل أن يدوّن الشعر المتفق على الاحتجاج به، ثم إن الحديث نثر لا ضرورة فيه من ضرورات الشعر، مما كان ينبغي تقديمه على الشعر في الاحتجاج به > (2). يمكننا من خلال هذا البحث عرض مواقف اللغويين والنحاة والتي نختصرها مسبقاً في المخطط التالي:

¹ (ينظر: محمد عيد الاستشهاد والاحتجاج باللغة، علم الكتب، القاهرة، 1988م، ص88.

² (بوعبد الله سعيد، مجلة مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الآداب واللغات ص 14.

المخطط 1: الاحتجاج بالحديث النبوي عند النحاة واللغويين.



ت / أ) الاحتجاج بالحديث عند اللغويين القدامى:

نجدهم يَحْتَجُّونَ بالحديث في مسائل اللغة وممن نسب إليهم الاحتجاج بالحديث أبو عمرو بن العلاء (ت 145هـ) والفراهيدي (ت 175هـ) والكسائي (ت 189هـ) والأصمعي وفي معاجم اللغة نجد الأزهرى وابن فارس والجوهري، ويذكر محمود فجال: " الفراء وأبو عبيد وابن الأعرابي وابن السكينة والفارابي والصاحب بن عباد والجوهري وابن بري وابن منظور والفيروز أبادي" (1) وغيرهم من اللغويين الذين لا يسع المجال لذكرهم في هذا الموضع، فهو لاء من أشهر اللغويين الأوائل نجدهم يحتجُّونَ بالحديث في مسائل لغوية مختلفة، وهم أنفسهم أكثرهم نحاة، فكيف لنا أن ننفي احتجاجهم بالحديث في النحو وهم يحتجون به في اللغة، ونعلم أن النحو واللغة صنوان يخرجان من أصل واحد.

فهذا ابن دريد يستشهد بالحديث لما ذكر أنّ "يعرب" على وزن (يفعل) من قولهم: أعرب في كلامه؟ وأعرب عن نفسه، واستشهد على ذلك بحديث " الأيّم تعرب عن نفسها" وأبو علي يستدلّ على اثبات (آني)، على وزن (أفعل) بقوله للذي أخر حضور الجمعة وجعل يتخطى رقاب الناس: << آذيت وآنيت >>.

واستدل ابن جني (ت 392 هـ) بالحديث أيضا: من ذلك ما ذهب إليه في معرض حديثه عن جواز حذف الصفة (2).

يقول: << ومن ذلك ما يروي في الحديث لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد >> أي صلاة كاملة، أو فاضلة، أو نحو ذلك >> (3).

¹ (محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، ص100.

² (ينظر: عبد العزيز المرسي حداد: الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 175، 176.

³ (المصدر نفسه، ص175، 176.

ت/ب) الاحتجاج بالحديث عند النحاة:

ت / ب / أ) المرحلة الأولى: من النحاة الأوائل الذين احتجوا بالحديث النبوي نذكر سيبويه (ت 181هـ) الذي يُذكر عنه أنه استشهد بثلاثة عشرة حديثاً، وفي دراسة احصائية لحاتم الضامن وجد أن الفراء (ت 207هـ) استشهد في " معاني القرآن" بالحديث في حوالي ثمانية وستين موضعاً، وأبو حاتم السجستاني (ت 255هـ) احتج بخمسة عشر حديثاً في كتابه " المذكر والمؤنث" وبأربعة عشر موضعاً في النحو والصرف...⁽¹⁾ والجدير بالذكر أن أكثر نحاة هذه المرحلة عند استشهادهم بالحديث لم يшиروا إلى أنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم – بل استعملوا ألفاظاً من قبيل: " ومن ذلك قولهم" أو "وعند العرب" أو "وقالت العرب" نحو:

جاء في الكتاب: "... فقد كان عمرو يقول: إن كان لهو العاقل، وأما قولهم: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه" ففيه ثلاثة أوجه الرفع من وجهين والنصب من وجه واحد"⁽²⁾

فالشاهد في مصدر الاحتجاج هو الحديث، وفي طريقة الاستشهاد هو جملة " وأما قولهم" ومما احتج به الفراء >> استشهاده على تأنيث " الضلع، بحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – " خلقت المرأة من ضلع عوجاء" <<.

وقال الفراء: والصنوان: النخلات يكون أصلهن واحد وجاء في الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: " إن عمّ الرجل صنو أبيه".

والمبرّد يستدل على جواز جمع (أفعل)، جمع مؤنث سالم إذا جعلته اسماً ليقول: "...فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت: الأحمرون والأصفرون وقلت في

¹ (حاتم صالح الضامن: الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، دبي، 1423هـ، 2002م، ص65.

² (عبد العزيز المرسي حداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص175، 176.

المؤنث: حمراوات وصفراوات وجاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : " ليس في الخضروات صدقة " لأنه ذهب مذهب الاسم (1).

أما عن الذين لم يذكروا بأنه " حديث " عند استشهادهم به أو لم يستشهدوا أصلاً بالحديث فتفسر موقفهم بالسكوت.

ت / ب / ب) المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تثور ضجة حول موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي، ذلك أنه أضحت " الحاجة ماسة إلى موارد جديدة للاستدلال والاحتجاج فقد ذهب كثير من العلماء إلى الحديث يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته ويعضد أحكامه في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدراً جديداً للاحتجاج به في المادة النحوية (2) وتوسط فريق ثالث فرأى أنه من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض. ومن ثم نجد الاتجاهات الثلاث لهذا الاختلاف في هذه المرحلة:

- مذهب المانعين:

ذهب أصحاب هذا الموقف إلى منع الاحتجاج بالحديث وعدم الاستناد إليه في إثبات الألفاظ وتقرير القواعد، وقد اتفقوا على أهم سبب وهو إجازة علماء الحديث روايته بالمعنى، وتجمع جل المصادر اللغوية على أن هذه القضية تعود جذورها إلى أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، وقبله أستاذه ابن الضائع (ت 680هـ) وكلاهما يتفق على أن الرواية بالمعنى هي السبب في ترك أئمة النحو الاحتجاج بالحديث، يقول ابن الضائع: >> تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك سيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصحيح نقل العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة بكلام النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه أفصح العرب << (3).

¹ (عبد العزيز المرسى حداد: الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 176، 177.

² (محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، ص 104.

³ (البغدادي: خزانة الأدب، ج 1، ص 10.

والأصحُّ أنَّ سيّويه استشهد بالحديث وكذا غيره من النحاة، وأما عدم تصريحه بذلك، أو سكوت غيره من النحاة فلا يعني امتناعهم عن الاحتجاج به.
أما أبو حيان فهو لا يذهب برأيه بعيدا عن بن الضائع فيحتج بأمرين:
أولهما: النقل بالمعنى.

ثانيهما: وقوع اللحن.

فالأمر الأول: يتمثل في تجويز الرواة النقل بالمعنى فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه "صلى الله عليه وسلم" لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو: ما رُويَ من قوله (زوجتكم بما معك من القرآن)، (ملكتُكم بما معك من القرآن)، (خذها بما معك من القرآن)، فتعلم يقينا أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يُجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ وغيرها فأنت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظة إذ المعنى هو المطلوب، لاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة متكلين على الحفظ ... وقد قال سفيان الثوري : >> إن قلت لكم إنني أحدثكم كما سمعت فلا تصدّقوني أنما هو المعنى <<

أما الأمر الثاني: فسببه أن كثير من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوق اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون<< (1).

ونجد أبا حيان مرة أخرى يشتد في انكار الاحتجاج بالحديث لما يثور على ابن مالك فيقول >> وقد أكثر المصنّف من الاستبدال على اثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدا من المتأخرين سلك هذه الطريق غيره << (2).

وكذا بن الضائع هو الآخر يعرض موقف بن خروف >> وبن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن وإن كان يرى أنَّ من قبله

¹ (ينظر: البغدادي: خزانة الأدب، ج1، ص 10، 13.

² (المصدر نفسه، ص10.

أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى >> (1).

فابن الضائع لم يستطع الوقوف على غرض ابن خروف من احتجاجة بالحديث إلا أنه يرى إن كان تبركاً فلا بأس به، لأن >> استدراك قواعد جديدة مبنية على الحديث على النحاة المتقدمين لا يجوز لأن الحديث في نظر ابن الضائع مروي بالمعنى وقد صرح العلماء بجواز ذلك فيه وما روي بمعناه ولم ينقل فيه لفظ الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - كما نطق به لا يصح أن يعدّ حجة في الدراسات النحوية والصرفية التي يعتمد فيها على اللفظ وبنيته >> (2).

كما نجد من المتأخرين من يتبنّى هذا الموقف آخذاً بحجج أصحابه، فهذا صاحب الاقتراح يسير على نهج أبي حيان وابن الضائع رافضاً الاحتجاج بالحديث يقول >> وأما كلامه - صلى الله عليه وسلم - فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فغالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون، قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم فزادوا وأخروا، وأبدلوا ألفاظ بالآفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة >> (3).

ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالآفاظ الواردة في الحديث، فالسيوطي يرفض الاحتجاج بالحديث - من خلال هذا القول مستثنياً الأحاديث القصار على الرغم من تصريحه بقلتها .

وخلاصة القول: حجج الممتنعين تمثلت في ثلاثة أسباب:

1- تجويز العلماء للنقل بالمعنى.

2- وقوع اللحن في الرواية.

¹ (محمد خليفة الدناع: المختار من شرحي الصفار وابن خروف لشرح سيبويه، ص145.

² (خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، دار الطباعة للنشر، بيروت، 1981م، ص18

³ (السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو: ص89.

3- عدم تصريح القدامى المطلق للاحتجاج بالحديث وسكوته عن ذلك حتى أصبح الانصراف عن الحديث سنة متبعة لا يحيد أحد عنها.

- مذهب المجيزين للاحتجاج:

ذهب أصحاب هذا الموقف إلى أن كلامه - صلى الله عليه وسلم - أحق بالاستشهاد من كلام العرب شعرهم ونثرهم، وذلك لفصاحته - صلى الله عليه وسلم - التي لا يضاهيه فيها عربي سليقي كيف وهو القائل: << أنا أفصح العرب بيد أني من قریش >>، وبذلك نجد أصحاب هذا المذهب يحملون لواء الاستشهاد مخالفين المناهضين. داحضين لحُججهم "وكانت حجتهم في ذلك أن الإجماع منعقد على أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أفصح العرب لساناً وحديثه أصحّ سنداً من كثير من أشعار العرب التي يحتج بها ولا عبرة بأن أغلب رواته أعاجم لأن ذلك يقال في رواية كثير من الشعر والنثر الذي يحتج به، والأصل أن يروى الحديث كما سُمعَ لأنّ الأصل عدم التّبديل، فأهل العلم به شددوا الضّبط والتحرّي ويكفي في ذلك غلبة الظنّ الذي هو مناط الحكم الشرعي، ثم إنّ كثيراً من المحدثين والفقهاء والأصوليين منعوا الرواية بالمعنى" (1)، فمن خلال هذا القول نستنتج حجج المجيزين للاحتجاج في النقاط التالية:

1- ففيمّا ذكره المانعون من وقوع اللحن على لسان الرواة لأن أكثرهم أعاجم: كانت حجتهم عليه أنه قد ظهر على وجه من الصّحة لكثير مما ظنّ به اللحن << وعلى ذلك خرجت أحاديث منها الحديث: << كل أمتي معافى إلا المجاهرين >>، أي بالمعاصي و << الناس هلكى إلاّ العالمون >>، ومنها: << إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون >> وخرج على زيادة من أو إضمار ضمير لشأن >> (2).

2- كون الرواة أعاجم وحجتهم عليها: ليس رواية الحديث فقط بل هناك من رواية الشعر والنثر الأعاجم.

(1) محمود نحلة: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ، 1987م، ص52.

(2) محمود نحلة: المصدر السابق: ص53.

3- أمّا الرواية بالمعنى: " فالذين أجازوا - ذلك - شرطوا أن يكون الراوي على علم بما يغير المعنى" ⁽¹⁾. والرواية بالمعنى كانت قبل تدوين الحديث، وذكرنا آنفاً أن التدوين قد وقع في الصدر الأول قبل فساد الألسن، وقد ذهب البغدادي إلى أن >> من يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويشتدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيُلغى ولا يُقدح في صحّة الاستدلال بها << ⁽²⁾.

وقد اختلف الباحثون حول مسألة من استشهد بالحديث أولاً: فكل من الباحثين ينسب أولية الاحتجاج بالحديث إلى نحوي، إذ هناك من يرى السهيلي هو اللاحق بالأولوية، وهناك من يرجّح ابن مالك، ومن الباحثين من يفضل ابن خروف والظاهر أن هذا الخلاف يعود حسب رأينا إلى نسبة الأحاديث المستشهد بها، وأن كل دارس ينتصر في بعض الأحيان للنحوي موضوع بحثه.

ومن المجيزين للاحتجاج الرضي الاستربادي (ت 688هـ) الذي أضاف إلى الاحتجاج بالحديث الشريف الاحتجاج بحديث الصحابة وآل البيت << ⁽³⁾ كما أكثر صاحب مغني اللبيب بالاحتجاج، من ذلك ما جاء في باب >> حاشا << فقد احتج في الحديث في مجيئها -حاشا- على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً بقوله صلى الله عليه وسلم - :>> أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة << .

وحاشى هذا بمعنى: استثنى.

وفي مكاتبة بعنوان >> الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية << بين سراج الدين البلقيني (ت 805هـ) وتلميذه بدر الدين الدماميني

¹ (البغدادي: خزنة الأدب: ج1، ص14، 15.

² (البغدادي: خزنة الادب، المصدر نفسه، 09.

³ (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تج: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، 21، الكويت، ج2، ص244، 250.

(ت 824هـ) يجد الدماميني نفسه المتحدث بلسان المجوزين للاحتجاج في حين كان هو السائل لا المسؤول، بل أصبح المدافع عن مواقفهم من خلال الحجج التي يوردها ومن بينها:

1- إن اليقين ليس مطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل، لأن الأصل عدم التبديل لا سيما أن التشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين.

2- أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دُونَ وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظ من غير خلاف بينهم.

3- أن تدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من الروايات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به⁽¹⁾.
والحق أن ما ذهبت إليه هذه الجماعة هو الأصح إذ ما خلت كتب المتقدمين من الأحاديث وحتى المانعين أنفسهم نجدهم يحتجون بالحديث، فأبو حيان نفسه زعيم فريق المانعين يحصي له الباحثون أحاديث احتج بها.

- مذهب المتوسطين:

إن كان نحاة الموقفين السابقين متشددين في آرائهم إذ أحدهم قطع الأمر بالجواز والآخر بالنفي تماما، فإننا نجد نحاة آخرين يقفون وسطا بينهما وفصلوا في مسألة الاحتجاج بالحديث وبسطوا فيها الحديث لما جعلوا الأحاديث قسمين:

ما يحتج به - وجعلوا له شرطا - وما لا يحتج به... وكان المتحدث بلسانهم الإمام الشاطبي (ت 790هـ) الذي استنكر على النحاة عدم احتجاجهم بالحديث، حيث يقول: >> إنه لم يجد أحدا من النحويين استشهد بحديثه - صلى الله عليه وسلم - وهم يستشهدون

¹ (ينظر سراج الدين البلقيني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية تح: رياض بن حسن الخرام كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1418هـ، 1998م، ص08.

بكلام أجلاف العرب وسفهاهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف روايتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإنّ رواته اعتنوا بألفاظه لما ينبني عليه النحو ولو وقفت على اجتهداهم لقضيت منه العجب وكذا القرآن ووجوب القراءات >> (1) .

ثم يذهب إلى تقسيم الحديث إلى قسمين:

1- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

2- وقسم عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص >> الأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته - صلى الله عليه وسلم - ككتابه لهذان وكتابه لوائل بن حُجْر والأمثال النبوية>> (2)، وهنا يذهب الشاطبي إلى جواز الاستشهاد به في العربية ويرى أنه تقسيم ضروري غفل عنه ابن مالك ومن تبعه، وبذلك ينكر عليها احتجاجه المطلق بالأحاديث يقول: >> ... والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا >> (3) أي في موقف الاحتجاج المطلق لأن الرواية بالمعنى ثابتة من خلال التحريات والدراسات.

- مذهب المحدثين:

نجد من المحدثين أيضا من ذهب مذهب الشاطبي وهو الشيخ >> محمد حسين خضر>> الذي ارتأى أن يستشهد بأنواع من الأحاديث النبوية هي:

1- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان.

2- ما يروى للاستدلال على أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

3- ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت.

¹ (البغدادي: خزانة الأدب، ص12).

² (البغدادي: خزانة الأدب، ج1، ص12).

³ (المصدر نفسه: ص13).

4- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتّحدت ألفاظها.

5- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة خالية من شوائب الفساد كمالك بن أنس والشافعي.

6- ما كان رؤاؤه لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد<<(1).

وبذلك قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة مناقشة المسألة وقد استفاد المجمع مما قدمه الشيخ - محمد الخضر حسين- وخلص إلى ما يلي:

أنّه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصّدر الأول كالكتب الصّاح السّنة فما قبلها، ويحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب على النحو التالي:

1- الأحاديث المتواترة المشهورة.

2- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

3- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

4- كتب النبي — صلى الله عليه وسلم —.

5- الأحاديث المروية لبيان أنّه — صلى الله عليه وسلم — كان يخاطب كل قوم بلغتهم

6- الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى

7- الأحاديث المروية من طرف متعددة وألفاظها واحدة.

أمّا سعيد الأفغاني فيذهب إلى التساؤل: >> عن ترفع النحويين عمّا ارتضاه اللّغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفيّاض العذب الزلال، فأصبح ربع اللّغة به خصييا بقدر ما صار ربع النحو منه جدييا <<.

ويقول الدكتور محمود فجال >> بجواز الاستشهاد مطلقا لأن فيه توسيع لدائرة الاستشهاد باعتبار الحديث الشريف مصدرا من مصادر الاستشهاد <<.

¹ (البلقيني، الدماميني: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية (بتصرف).

فيم نادى الدكتور عبد الفتاح سليم >> بنهوض جماعة من رجال الحديث الشريف لتتحمل تَبَعَة تمييز الأحاديث بعضها عن بعض ما دُوِّن منها في الصدر الأول، وما دَوَّن في غيره وما طُعِن في رجاله، وما يسلم من الطعن، وما عرف في نقله العجمة وعدم الدراية اللغوية طبعاً واكتساباً وما عُرف عنه غير ذلك <<.

أمّا خديجة الحديثي فقد كان لها نفس موقف الأفغاني لما نجدها تعرض مواقف الاحتجاج منذ العصور الأولى حتى تصل إلى المحدثين، وتقف إلى جانب المجيزين للاحتجاج بالحديث وفق الشُّروط التي وضعوها وبما ورد في الكتب المدوَّنة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجا بلفظها لغرض أدبي وبلاغي مستخلصين منها القواعد (1).

¹ (ينظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص314.

الفصل الثاني
دراسة تطبيقية لشواهد
الحديث النبوي في كتاب
"شرح الجمل" لابن
خروف

توطئة:

تحدثنا في الفصل الأول عن قضية الاحتجاج بالحديث النبوي وفصلنا فيها، وفي فصلنا هذا خصصنا الدراسة حول هذه القضية عند "ابن خروف".

وهنا يذكرنا قول لـ " يوهان فك" في كتابه " العربية" حينما نجده يتبنى فكرة " بن الضائع" لما قال: " إنَّ أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة هو النحوي " بن خروف الأندلسي" و تبعه في ذلك أشهر نحاة القرن السابع عشر " بن مالك" وقد كان عظيم الاعتناء والاهتمام بالحديث".

والحقيقة أنَّ الأحاديث النبوية الموجودة في كتابه: " تنقيح الألباب في غوامض الكتاب" لا تمثل قضية، لأنها ليست بالكثرة التي يتحدث عنها النحاة. فقد يكون " بن الضائع" قد اطلع على " شرح الجمل" حتى بنا هكذا حكما.

لذلك سنعرض فيما يلي لشواهد الحديث التي جاءت في " شرح الجمل" لنتبين ذلك.

الجزء الأول: الباب الثامن:

(أ) عنوان الباب: باب التوكيد:

ذكر " بن خروف " أن " التوكيد ": تكرير لفظ أو معنى و إثبات معنى في النفس. و رَفْعُ مجاز يحتمل⁽¹⁾.

ثمّ بيّن أنّه يكون بتكرير اللفظ ثلاثاً، وأنّه قد يكون بتكرير الجمل. و من ثمّ استدلّ بالحديث النبوي.

(ب) الشاهد:

قوله صلى الله عليه و سلم: " هي خِدَاجٌ * ، هي خِدَاجٌ "⁽²⁾

(ت) الحجة:

احتج " بن خروف " بهذا الحديث ليبيّن أنّ التّوكيد يكون بتكرير الكلام ثلاث مرات. وتكون الفائدة منه وقوع المعنى في النفس وتحقيقه.

الباب الحادي عشر:

(أ) عنوان الباب: باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية:

(ب) الشاهد:

قوله صلى الله عليه وسلم: " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد "⁽³⁾.

(ت) الحجة :

أتى " بن خروف " بالحديث السابق حجة على جواز مجيء الحال نكرة، وهذا الشاهد من باب حذف الخبر و مجيء جملة الحال التي تسدّ مسدّ الخبر.

(1) ابن خروف: شرح الجمل، ص334.

* - خِدَاج = ناقصة.

(2) أخرجه النسائي وسنده عن أبي هريرة. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صَلَّى صلاة لم يقرأ فيها بأمّ القرآن فهي خِدَاجٌ. هي خِدَاجٌ. سنن النسائي، كتاب الافتتاح " باب ترك قراءة - بسم الله - في فاتحة الكتاب"، ج2، ص135.

(3) الحديث في صحيح مسلم بشرح نبوي ج 4/ 200، وسنن النسائي. كتاب التطبيق، باب أقرب ما يكون العبد من الله عزّ وجل ج2/ 226. رقم الحديث 1137.

الباب الثاني عشر:

أ) عنوان الباب: باب الابتداء.

ب) الشاهد 1:

قوله - صلى الله عليه وسلم -: "خمس صلوات كتبهن الله على عباده"⁽¹⁾.

ت) الحجة 1:

جعل "بن خروف" من مسوغات الابتداء بالنكرة حصول الفائدة. فبيّن أنّ الفائدة قد تحصل في النكرة رغم عدم وجود قرينة لفظية.⁽²⁾

- الشاهد 2:

قوله - صلى الله عليه وسلم -: "أمت* في الحجر لا فيك".

- الحجة 2:

أتى بهذا الحديث مع الحديث السابق لتأكيد حجته.

- الشاهد 3:

قوله صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار."⁽³⁾

- الحجة 3:

احتج "بن خروف" بهذا الحديث على عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ على أساس أنّ العرب لا تنثي ولا تجمع مع التقديم⁽⁴⁾.
وقد أطلق النحاة على هذه الطريقة في الكلام: "لغة أكلوني البراغيث"

(1) ينظر ابن خروف، شرح الجمل، ص 398.

* - لغة تنسب إلى الحارث بن كعب وطيء. وأزد شنوءة، ينظر: سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 629.

(2) أخرجه الإمام مالك في الموطأ: كتاب الصلاة، باب الأمر بالوتر ج 1/64. روى يحيى عن مالك قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهنّ لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة".

(3) ينظر ابن خروف، شرح الجمل، ص 388.

* - أمت = اعوجاج.

(4) أخرجه الإمام مالك: كتاب الصلاة، باب جامع الصلاة، ج 1/90. عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر و صلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم..." والحديث في صحيح البخاري: كتاب التوحيد/ باب قوله تعالى: "تعرج الملائكة والروح إليه".

الباب الخامس عشر:

(أ) عنوان الباب: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر:

(ب) الشاهد 1:

قوله صلى الله عليه وسلم للمهاجرين: "أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ؟"
قالوا: نعم. قال: فَإِنَّ ذَلِكَ^{*}

(ت) الحجة:

رأى "ابن خروف" أنه يجوز حذف خبر "إن" مع النكرات جوازا حسنا. ثم أتى بالحديث السابق حجة على جواز الحذف مع المعارف أيضا.
وفي الحديث حذف لدلالة المعنى. وفيه جواب التقرير بـ "نعم".

- الشاهد 2:

قوله - صلى الله عليه وسلم - : "نَمَّ صَالِحًا. قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا"⁽¹⁾.

- الحجة 2:

جاء بالحجة لما ذهب إليه بأن "إِنَّ" تُشَبَّهُ بالفعل المحذوف و أَنَّ سائر العرب لا يُعْمَلُهَا ويدخلها على الجمل الاسمية والفعلية⁽²⁾.
و من خلال الحديث السابق يُلَاحَظُ أَنَّهُ يُلْزَمُهَا اللام التي في خبر "إِنَّ" فرقا بينها وبين "إِنَّ" التي تكون للنفي.

الباب السادس عشر:

(أ) عنوان الباب: الفرق بين "إِنَّ" و "أَنَّ"

ذكر "بن خروف" مسألة "أَوَّلُ مَا أَقُولُ: إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ" بفتح الهمزة من "أَنَّ" وكسرهما.
ثم فصل في مجيئها على الوجهين.

* - ذكر ابن خروف بأن الحديث غريب جاء في غريب الحديث لأبي عبيد والفاثق للزمخشري¹
¹ أخرجه الإمام البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء 10/37 باب من يتوضأ إلا من الخشي، ص 60 "عن مالك... عن أسماء بنت أبي بكر، عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: (... فأما المؤمن أو الموقن فيقول: هو محمد رسول الله. جاءنا بالبينات و الهدى. فأجبنا وأمنا و اتبعنا. فيقال: نعم صالحا. قد علمنا إن كنت لمؤمنًا. أما المنافق أو المرتاب. فيقول: ولا أدري. سمعت الناس يقولون شيئا فقلته.)". ص 60
(2) ينظر: ابن خروف، شرح الجمل، ص 464 .

فمن فتح جاء بها من باب الإخبار بمعنى عن معنى.

ومن كسر جعل "إن" و ما بعدها خبر "أول" على الحكاية.⁽¹⁾

(ب) الشاهد:

قوله صلى — الله عليه وسلم — : "أفضل ما قلته أنا و النبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له"⁽²⁾.

(ت) الحجة:

فهنا دليله أنك تقول: "أول ما قلته". فإذا ظهر الضمير لم يكون في "إن" إلا الكسر على الحكاية ولا نستطيع حذف الخبر لأنه يتغير المعنى و الكلام دونه تمام — و الله أعلم —
الباب الثامن عشر:

(أ) عنوان الباب: باب حتى في الأسماء و الأفعال و الجمل

بين "بن خروف" أن النصب والخفض بعد "حتى" يغيران المعنى، و أنها لا تذكر في هذا إلا لتعظيم أو تحقير، فالتعظيم نحو: "مات الناس كلهم حتى الأنبياء" و التحقير نحو: "قدم الدجاج حتى المشاة"، و أنها هي التي يجوز فيها العطف ويدخل ما بعدها فيما قبلها.⁽³⁾ وهنا يفرق بين الناصبة و الخافضة بهذا المعيار.

(ب) الشاهد 1:

قوله — صلى الله عليه وسلم —: "كل شيء بقضاء و قدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز".⁽⁴⁾

- الشاهد 2:

قوله — صلى الله عليه وسلم —: "ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في مقامي هذا، حتى الجنة والنار".⁽⁵⁾

⁽¹⁾ ينظر: ابن خروف، شرح الجمل، ص 471

⁽²⁾ أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الحجج/ باب جامع عن طلحة بن عبيد الله بن كريب أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال: "أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة. وأفضل ما قلته..."، ص 227.

⁽³⁾ ابن خروف: شرح الجمل، ص 492.

⁽⁴⁾ أخرجه ابن مالك: كتاب الجامع/ باب النهي عن القول بالقدر، رقم الحديث 1607. ص 475.

⁽⁵⁾ أخرجه ابن مالك: كتاب الصلاة/ باب ما جاء في صلاة الكسوف، ج 1، رقم الحديث 443، ص 99.

ت) الحجة:

بما أن ما بعد "حتّى" في الحديث مجرور بالكسرة. فقد ذهب "ابن خروف" إلى أنه يمنع دخول ما بعدها فيما قبلها فلو جاءت على النصب لكان ما بعدها داخلا فيما قبلها — عند ابن خروف . (1)

الباب العشرين:

أ) عنوان الباب: باب ما لم يسمّ فاعله:

ب) الشاهد:

قوله — صلى الله عليه وسلم — : "...أنّ امرأة كانت تُهْرَقُ الدماء" على أن الأصل: "أن امرأة كانت تهراق الدماء دماؤها". (2)

ت) الحجة:

أتى هنا بالحديث للاستشهاد على جواز إضمار المفعول به للمبالغة و الاستمتاع في كثرة وقوع الفعل.

ففي الحديث السابق: جُعِلَت المرأة هي المُهْرَاقَةُ مبالغةً. فرفع ضميرها. وهنا يكون الشاهد الذي قصده "ابن خروف". ونُصِبَت "الدماء" على التشبيه بالمفعول به على جهة البيان لحقيقة "المهراق".

⁽¹⁾ ينظر ابن خروف: شرح الجمل، ص 493.

⁽²⁾ أخرجه الإمام مالك: كتاب الطهارة/ باب المستحاضة والحديث عن أمّ سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ص 35.

الجزء الثاني:

الباب الرابع و العشرين:

أ) عنوان الباب: باب التعجب:

ب) الشاهد:

قوله — صلى الله عليه وسلم —: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه".⁽¹⁾

ت) الحجة:

استدل "بن خروف" بهذا الحديث على أنّ العمل يكون في الشهر كلّهُ، إذا جُرِدَ من كلمة "شهر".

وقد دعم "بن خروف" ما ذهب إليه بقول سيبويه: "لأنّ المحرم رمضان و جميع الشهور أسماء للثلاثين يوماً، و على كل جزء منها. وكذلك الأيام كالأشهر و أسماءها كأسمائها"⁽²⁾ ومن قبل "بن خروف" استدل بهذا الحديث أيضاً السهيلي حيث قال: "وأما قوله — صلى الله عليه وسلم —: "من صام رمضان" ففي حذف "الشهر" وذكره فائدة أيضاً. وهو تناول الصيام لجميع الشهر. فلو قال: "من صام شهر رمضان" لصادر ظرفاً مقدراً بـ "في" ولم يتناول الصيام جميعه. فرمضان في هذا ال على السعة. مثل قوله تعالى: ﴿قُمْ

أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: 02]، لأن لو كان ظرفاً لم يحتج إلى قوله: "...إلا قليلاً...".⁽³⁾

- ذكر "بن خروف" أنّ التعجّب ممّا زاد على "الثلاثي" بـ "أَفْعَل" أو "أَفْعِل" من فعل ثلاثي في المعنى. وذهب إلى جواز التعجّب من الفعل الرباعي بالهمزة على مذهب سيبويه.⁽⁴⁾ واستدل عليه بما يأتي.

⁽⁴⁾ أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب الإيمان/ باب تطوع قيام رمضان من الإيمان ج1 رقم الحديث 37، الحديث عن أبي هريرة. ص31.

⁽⁵⁾ سيبويه: الكتاب، ج1/267.

⁽³⁾ السهيلي: شرح السهيل: 1/291.

⁽⁴⁾ ينظر بن خروف: شرح الجمل. ج2. ص574. و: الكتاب: ج1/73

- الشاهد:

قال عمر - رضي الله عنه -: "فهو لما سواها أضيع"، وأصل الحديث: "إنَّ أهمَّ أمركم الصلاة، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه. ومن ضيَّعها فهو لها سواها أضيع..."⁽¹⁾

- الحجة:

استدلَّ بالحديث على جواز التعجّب بالهمزة من الرباعي، فهنا حذقت الهمزة من "أضاع" هي "الهمزة التعجّب" على أن اللفظ يظهر كأن لم يتغيّر.

- الشاهد2:

قوله - صلى الله عليه وسلّم - : "أسود من القارّ، والقارّ الزّفت".⁽²⁾

ت) الحجة:

جاء بالحديث السابق للاستدلال على جواز استعمال: "أبيض" في موضع "أشدّ بياضاً" ويرى "بن خروف" بأنه كثير مع شذوذه عن القياس.⁽³⁾

الباب الثامن والعشرون:

أ) عنوان الباب: باب الفاعلين المفعولين

ذكر "بن خروف" أنه يجوز الأعمال فيما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين. في الظروف والمصادر والمجرورات.⁽⁴⁾ بحيث يكون العامل بحرف العطف أسماء وأفعال وأكثر من اثنين.

ب) الشاهد:

قوله - صلى الله عليه وسلّم -: "كما صلّيت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم".⁽⁵⁾

⁽¹⁾ أخرجه الإمام مالك الموطأ. من حديث طويل. كسبه إلى عمّاله، كتاب أوقات الصلاة/ باب وقوت الصلاة. رقم الحديث: 05. ص 06.

⁽²⁾ أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب حسن الخلق/ باب ما جاء في صفة جهنم ج 1. رقم الحديث 1818. والحديث عن أبي هريرة. ص 521.

⁽³⁾ ينظر ابن خروف: شرح الجمل، ص 580.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه ص 607 - 608.

⁽⁵⁾ أخرجه الإمام مالك في الموطأ بغير هذا اللفظ. كتاب الصلاة/ باب ما جاء في الصلاة على النبي. ص 115.

ت) الحجة:

جاء " بن خروف" بهذا الحديث حجة على إعمال الثالث.
ولو أعمل الثاني لقال: " كما صَلَّيت ورحمتَ وباركتَ عليهم آل إبراهيم".
ولو أعمل الأول لقال: " كما صَلَّيت ورحمتهم وباركتَ عليهم آل إبراهيم".

الباب الواحد والثلاثون:

أ) عنوان الباب: باب العدد:

ب) الشاهد:

وجاء في شرح الجُمْل : " وفي الحديث: " اثنتان " و"ثنتان".
والأصل: عن "الشّداد بن أوس" قال: " اثنتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه
وسلّم". (1)

ت) الحجة:

جاء بالحديث للاستشهاد على قوله: "اثنتان" و"ثنتان" للمثنى المؤنث، فإذا أردت قلت ثلاثة
في المذكر وثلاثة في المؤنث كذلك إلى عشرة. (2)

الباب الثاني والأربعون:

أ) عنوان الباب: باب توابع المنادى

ب) الشاهد1:

قول "عمر بن الخطاب" - رضي الله عنه - : " وا عجا منك يا ابن العاص". (3)

ت) الحجة:

ذكر " بن خروف" أنّ حروف النداء سبعة. وذكر من بينها " وا"، وذهب إلى أنها تنفرد
بالندبة.

⁽¹⁾ ينظر سنن النسائي، كتاب الضحايا/باب الأمر بإحداد الشفرة، وباب حسن الذبح 227/7، 230.

⁽²⁾ ينظر ابن خروف: شرح الجمل، ج2، ص632.

⁽³⁾ أخرجه الإمام مالك في كتابه الطهارة/ باب إعادة الجُنْب الصلاة و غُسْله إذا صَلَّى ولم يذكر وغسله ثوبه. 112/1
عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه اعتمر مع عمر ابن الخطاب في ركْبٍ فيهم عمرو بن العاص... ص29.

* - فسيّر بأنه الصغير الضعيف.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لشواهد الحديث النبوي في كتاب "شرح جمل الزجّاجي" - لابن خروف -

أما مجيئها للندبة فيذكرنا بالقصة التاريخية. حين صرخت امرأة باسم المعتصم: "وا معتصماه".

أما الحديث السابق فاستدلّ به على مجيئها لغير الندبة.

ويعلق "بن خروف" الأداة "وا" لا يفارقها التعجب. وإنّ فارقها الندبة.⁽¹⁾

- الشاهد 2:

استشهد بحديثه - صلى الله عليه وسلم -: "كانت بني إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سوءة بعض وكان موسى - عليه السلام - يغتسل وحده فقالوا: و الله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلاّ أنّه آدر . قال فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه - قال - فجمع موسى بأثره يقول: ثوبي حجرٌ ثوبي حجرٌ حتّى نظرت بنو إسرائيل..."⁽²⁾

- الحجة:

فالمقصود "ياحجرٌ". وقد أتى "ابن خروف" بالحديث ليحتج على جواز حذف حرف النداء مع الأسماء المفردات المقصود قصدها⁽³⁾.

الباب السادس والأربعون:

أ) عنوان الباب: باب ما لا يقع إلاّ في النداء خاصة

ذكر "بن خروف" في هذا الباب ألفاظ لم تستعمل إلاّ في النداء خاصة منها معدول وغير معدول. وكلّها شاذ عن القياس إلاّ المعدول على "فعل" في المذكر نحو: "لُكع"

ب) الشاهد:

قوله - صلى الله عليه وسلم - (وقد دخل على فاطمة - رضي الله عنها-) فقال: "هَاهُنَا لُكُعُ؟" - و يعني الحسن و الحسين - رضي الله عنهما - .⁽⁴⁾

⁽¹⁾ ينظر ابن خروف: شرح الجمل. ص 710.

⁽²⁾ الحديث في صحيح مسلم. كتاب الحيض/ باب جواز الاغتسال في الخلوة. 75/18. رقم الحديث 339. ص 267.

⁽³⁾ ينظر ابن خروف: شرح الجمل ص 715.

⁽⁴⁾ أخرجه البخاري في الصحيح. عن أبي هريرة - رضي الله عنه - كتاب البيوع/ باب ما ذكر في الأسواق 530/1. ص 294.

ت) الحجة:

فقد استدل به على استعمال "لُكَع" في النداء. كما استدل بالحديث في موقف آخر في باب العدول على "فَعَال" فذكر أن "لَكَاع" معدولة عن "لَكَعَاء" في النداء وهي اللئيمة و المذكر "لُكَع" معدول عن "أَلْكَع" وذهب إلى أنها تُجعل لإرادة الذم⁽¹⁾. ولذلك استدل بالحديث.

الباب التاسع والخمسون:

أ) عنوان الباب: باب "إِذْنٌ"

ب) الشاهد:

حديث "الأشعث بن قيس" قال: "ما حدّثكم "أبو عبد الرحمن" ؟ فقالوا: كذا وكذا، قال فيّ أنزلت،... فأتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: بيّنْكَ أو يمينه. قلت: إذا يحلف عليها يا رسول الله...".⁽²⁾

ت) الحجة: "لم نستطع تبين الحجة لأن هذه الأسطر مطموسة"

الباب السادس و الستون:

أ) عنوان الباب: باب الجزاء

ب) الشاهد:

قوله - صلى الله عليه وسلم - : "من أسرّ سريرة ألبسه الله منها رداءً يُعرف به".
ويروى: "ألبسه الله رداءها إن خير فخيرٌ. وإن شراً فشرٌ"⁽³⁾.

ت) الحجة:

لم يأت "بن خروف" بالحديث السابق حجة على قاعدة نحوية و إنما غرضه هنا لفظي يقول: "و الخليفة: الطبيعة والسجية والسليقة والنقيية والغريزة والشيمة"⁽⁴⁾. فمن استمرّ على خليفة من خير أو شرّ وقدّر أنها لا تعلم فقد ظنّ باطلاً.

⁽¹⁾ ينظر ابن خروف: شرح الجمل: ج2/ ص738 وأعاده. ص950.

⁽²⁾ أخرجه الإمام البخاري، الصحيح: كتاب الإيمان والتدوير/ باب الرهن في الحضر. 18/83. رقم الحديث: 6677. ص 1653.

⁽³⁾ الحديث في الفصول و الجمل، و نقله عنه ابن خروف (ص199)، ص 876.

⁽⁴⁾ ابن خروف : شرح الجمل، ص876.

الباب السادس والسبعون:

أ) عنوان الباب: باب الإغراء

ب) الشاهد:

قوله — صلى الله عليه وسلم — : " عليكم بالباءة فمن لم يستطع فعليه بالصوم".⁽¹⁾

ت) الحجة:

احتجّ بهذا الحديث على جواز إغراء الغائب. لأنّ المعنى لبعض المخاطبين من حيث كان ترك الاستطاعة لا يعمّمهم. ومنهم مستطيع وغير مستطيع. فلم يُمكن الخطاب بالإغراء. فأغرى الذي لا يستطيع. ودلّه على الصوم بلفظ الغيبة. ليكسر منه دواعي الجمع، فكأنه في موضع: " فمن لم يستطع فدلّوه على الصوم"⁽²⁾.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري ، كتاب النكاح/ باب من لم يستطع الباءة فليصم، 3 / 67 — وهو بغير هذا اللفظ قال عبد الله: " كنت مع النبي — صلى الله عليه وسلم — شباب لا نجد شيئاً. فقال لنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : (يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغضّ للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له و جاء". ص 1293.

⁽²⁾ ابن خروف : شرح كتاب الجمل 1007، 1008.

تنبيه:

ذكرت خديجة الحديثي : أنّ بن خروف احتج بـ ثلاث وثلاثين حديثاً في كتابه "شرح الجمل" لكن الأصحّ أنّ هذا العدد هو عدد الأحاديث التي وردت في كتابه هذا، إذ من خلال بحثنا تبين أنّه لم يحتجّ بها كلها فأما الأحاديث التي احتجّ بها فقد جاء ذكرها مع ذكر الحجج، أمّا الأحاديث التي أتى بها من باب الشرح والقص فهي:

- قوله صلى الله عليه وسلم: << اللهم عذني من شيطانه >> (1).
- قوله - صلى الله عليه وسلم - : << جزأوك على الله الجنة يا حسان >> (2).
- قوله - صلى الله عليه وسلم - : << هذا سيد أهل الوبر >> (3).
- قوله - صلى الله عليه وسلم - : << وقاك الله يا حسان حر النار >> (4).
- قول علي - رضي الله عنه - : << وقد كنت أمرتكم ... >> .
- قول عائشة - رضي الله عنها - << قد ملكت فأسجح >> .
- قوله - صلى الله عليه وسلم - : << اللبن للعجل >> .
- قوله - صلى الله عليه وسلم - : << اقطعوا عني لسانه >> (5).
- قول صاحب في صفة النبي - صلى الله عليه وسلم - " شثن أصابعه " .
- قول عائشة - رضي الله عنها - " صفر وشاحها . وملء رداها " (6)

¹ (ابن خروف: شرح الجمل: ص 535.

² (المصدر نفسه، ص429.

³ (المصدر نفسه: 422.

⁴ (المصدر نفسه : ص430.

⁵ (المصدر نفسه: ص829.

⁶ (المصدر نفسه: ص574.

خاتمة

خاتمة:

بعد هذه الرحلة الشائقة مع بحث "الاحتجاج بالحديث النبوي عند بن خروف من خلال كتابه "شرح الجمل"، نرجو أن يكون ما تقدّم فيه يصل بالقارئ إلى الكشف عن جوانب أساسية تبرز دور الحديث النبوي الشريف في تطوّر الدّراسات النّحويّة واللّغوية. لما فيه من شواهد وآثار تحسم الكثير من القضايا التي وقف عندها العلماء الأوائل.

ونستطيع أن نجمل ما توصلنا إليه في النتائج الآتي:

- 1 — ابن خروف أحد علماء الأندلس الذين لم تلق مؤلفاتهم وسيرتهم بالاهتمام من قبل الباحثين حتّى ظلّ الواقع عليها يواجه الكثير من الصّعوبات.
- 2— كتاب "شرح الجمل" من أهمّ مؤلفات ابن خروف لمن أراد دراسة آرائه النّحوية وفيه تجسّدت ملامح النّحو الأندلسي.
- 3— لقد جاء الدّرس النّحوي العربي لفهم القرآن الكريم — هذه المعجزة الخالدة — ولم يأت لتصحيح اللّحن كما شاع عند الكثيرين.
- 4— للنّحو العربي علاقة وطيدة بالمنطق الرّياضي، إذ النّحو منطق لُغوي والمنطق نحو عقلي.

- 5— كلام العرب شعر ونثر حجة في النّحو إذا وافق المعايير التي وضعها العلماء.
- 6— القرآن الكريم أعجز فحول الشعراء لبلاغته و فصاحته. فكانت لغته المادّة التي يّقاس عليها كلّ كلام.
- 7— امتناع العلماء الأوائل عن الاحتجاج بالقرآن الكريم ليس تقصير منهم، كيف ذلك وهم أرباب البيان؟. ولكنهم أرادوا اثبات عظمة هذه المادّة اللّغوية دون الانطلاق منها وهذا بحقّ يُعدّ عمل الكبار.
- 8— تعدّد القراءات القرآنية لا يعني وجود اللّحن، فقد أثبت العلماء صحتّها كما أنّها سنّة متّبعة، وهي حجة على اللّغة والأخذ بها واجب.

9— مُدَوِّنة الحديث النبوي الشريف مُدَوِّنة فصيحة، يصحّ الاحتجاج بها في مسائل اللّغة و النحو، بدليل دعوة الدّارسين إلى ضرورة الاحتجاج بالحديث. بناءً على ما توصّلت إليه الدّراسات العلميّة التي بيّنت أنّ رواية الحديث النبوي وجمعه وتدوينه اعتمدت فيها مقاييس مكّنت المُحدثين من التّمييز بين صحيح الحديث وضعيفه وموضوعه، والسّبب ذاته دفع مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على الإفتاء بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي وفق ما وضعه من شروط.

10— لم يكن ابن مالك أوّل المُحتجّين بالحديث النبوي فقد أثبت البحث احتجاج بن خروف بالحديث قبله.

11— الأحاديث التي وردت في "شرح الجمل" لابن خروف لم يأت بها كلّها من باب الاحتجاج، فمنهج الشّرح تطلّب منه الإتيان بها.

ومُجمل القول أنّ هذا البحث حاول أن ينهض بتصحيح دعوى منع الاحتجاج بالحديث النبوي وتفنيد رؤاهم من خلال عرض القواعد التي استتبطها بن خروف من بعض الأحاديث النبويّة.

وخاتمة القول : إنّ مُدَوِّنة الحديث النبوي الشريف تحمل في طيّاتها نماذج عالية وتحفل بزخم هائل من القضايا اللّغويّة والنّحويّة والصّرفيّة الجديرة بالدّراسة من قبل الباحثين، إلّا أنّها لم تحظ بالاهتمام الكثير مُقارنة بمُدَوِّنة كلام العرب و القرآن الكريم؛ مع علمنا أنّه — صَلَّى الله عليه وسلّم — أفصح العرب وهو خير من نطق بالضّاد، وقد حقّ كلام الشّاطبي لما يستتكر على النّحاة عدم الاحتجاج بالحديث النبوي حيث يقول: "إنّه لم يجد أحدا من النّحويّين استشهد بحديثه — صَلَّى الله عليه وسلّم — وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم الذين يبولون على أعقابهم و أشعارهم التي فيها الفُحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصّحيحة لأنّها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتها، بخلاف كلام العرب وشعرهم فإنّ رُؤاه اعتنوا بألفاظه لما ينبني عليه النّحو ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب وكذا القرآن الكريم والقراءات".

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم.

ثانياً: المصادر والمراجع

أ- المعاجم :

- 1- أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي ج3، دط.
- 2- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي " القاموس المحيط"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1.
- 3- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1985م.

ب - الكتب:

- 1- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، صححه وراجعته علي محمد الضبيع دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دت، ج1.
- 2- أبو البركات الأنباري الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو:
- 3- أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف: شرح جمل الزجاجي، تح، سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ.
- 4- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1988 م .
- 5- أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (194-256هـ) صحيح البخاري دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1423هـ، 2002م.

- 6- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، 21، الكويت، ج2.
- 7- أحمد بن محمد المقرئ التلمساني: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر ، بيروت، 1408هـ، 1988م.
- 8- أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر بيروت، لبنان، 1970م، المجلد 3 .
- 9- الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206 - 261هـ): صحيح مسلم اعتنى به أبو صهيب الكرمي بيت الأفكار الدولية، دط، 1419هـ، 1998م.
- 10- الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ): الموطأ، تح: حمد محمد تامر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1462هـ، 2005م.
- 11- جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو تح: عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة، ج5، ط1، 1406هـ، 1985م.
- 12- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، قرأ وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، 2006م
- 13- سالم نادر عطية أبوزيد: أثر تعدد اللهجات العربية في القراءات القرآنية ،دار جرير للنشر، عمان، ط1، 1435هـ، 2014م.
- 14- سراج الدين البلقيني بدرالدين الدماميني "الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على اثبات القواعد النحوية"، تح: رياض بن حسن الخرام، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1418هـ، 1998م.
- 15- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية المطبوعات الجامعية 1994م.
- 16- عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية" تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ج5، ط1، 1406هـ، 1985م.

- 17- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، 1979م، ج1.
- 18- عثمان بن جني " الخصائص تح: محمد علي النجار، دار الكتاب المصرية مصر، 1952م، ج2.
- 19- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2006م.
- 20- الفراء (أبو زكريا): معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي- محمد علي النجار، ج1، الهيئة العامة للكتاب، 1980م.
- 21- محمد خليفة الدناح: المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1996م.
- 22- محمد ضاري حمادي: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية الدار العربية للموسوعات، ط1، 1424هـ، 2009م.
- 23- محمد عبد العزيز: القياس في اللغة العربية تح: محمد علي النجار، دار الكتاب المصرية، مصر، 1952م، ج2.
- 24- محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة في ضوء علم اللغة الحديث، دار الشرق الأوسط للطباعة العطار وشركاؤه، القاهرة، 1988م.
- 25- محمد فجال : الحديث النبوي في النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1994م.
- 26- محمود أحمد نحلة "أصول النحو العربي"، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان ط1، 1407هـ، 1987م.
- 27- ينظر محمد الحباس : النحو العربي بين التأثير والتأثر العلوم الشرعية نموذجاً عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، ط1، 2014، ص282-283.

28- ينظر محمد الحباس : النحو العربي بين التأثير والتأثر العلوم الشرعية نموذجاً
عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، ط1، م2014.

— الرسائل والمجلات:

- 1- أحمد محمد أبو عريش الغامدي " أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية
والصرفية" ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف المملكة
العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ج1، 1409هـ، 1989م.
- 2- بوعبد الله سعيد، مجلة مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود
معمرى، تيزي وزو، كلية الآداب واللغات.
- 3- حاتم صالح الضامن: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، مقال، دبي، 1423هـ
2002م.
- 4- عبد العزيز المرسى الحداد " الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية" رسالة
مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالزقازيق لنيل درجة الدكتوراه، 1426هـ، 2005.

الفه رس

ص	الفهرس
	ملخص باللغة العربية
	ملخص باللغة الفرنسية
أ-ب	مقدمة.....
	مدخل: ابن خروف وشرح الجمل
9	أولاً: ابن خروف اسمه حياته وثقافته.....
9	أ) اسمه ونسبه.....
9	ب) حياته وصفاته.....
11	ت) ثقافته ومكانته العلمية.....
12	ث) مذهب ابن خروف النحوي.....
14	ج) وفاته.....
14	ثانياً: كتاب شرح جمل الزجاجي.....
14	أ) كتاب الجمل.....
14	ب) مذهب ابن خروف في شرح الجمل.....
16	ت) أسلوبه ومصطلحاته.....
18	ث) قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه.....
	الفصل الأول: الاحتجاج في النحو العربي
21	تمهيد:.....
22	أولاً: مفهوم الاحتجاج.....
22	أ) لغة.....
23	ب) اصطلاحاً.....
24	ثانياً: أغراضه.....
24	أ) لفظي.....
24	ب) معنوي.....
24	ثالثاً: مصادر الاحتجاج في النحو العربي.....
25	أ) كلام العرب.....

26	أ/أ) معيار الفصاحة.....
27	أ/ب) المدونة المكانية.....
28	أ/ت) المدونة الزمانية.....
29	ب) القرآن الكريم.....
29	ب/أ) الفرق بين القرآن الكريم والقراءات.....
32	ب/ب) موقف مدرسة البصرة من الاحتجاج بالقراءات القرآنية.....
34	ب/ت) موقف مدرسة الكوفة من الاحتجاج بالقراءات القرآنية.....
	ب/ث) آراء العلماء والباحثين في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته وأثره في
35	النحو واللغة.....
37	ت) الاحتجاج بالحديث النبوي:
37	ت/أ) مفهوم الحديث النبوي.....
39	المخطط:1.....
40	ت/أ) الاحتجاج بالحديث النبوي عند اللغويين القدامى.....
41	ت/ب) الاحتجاج بالحديث النبوي عند النحاة.....
41	ت/ب/أ) المرحلة الأولى:.....
42	ت/ب/ب) المرحلة الثانية:.....
42	- مذهب المانعين.....
45	- مذهب المجيزين.....
47	- مذهب المتوسطين.....
48	- مذهب المحدثين.....

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لشواهد الحديث النبوي في كتاب "شرح جمل الزجّاجي

لابن خروف"

53	الجزء الأول: الباب الثامن.....
53	الباب الحادي عشر.....
54	الباب الثاني عشر.....
55	الباب الخامس عشر.....

55	الباب السادس عشر
56	الباب الثامن عشر
57	الباب العشرون
58	الجزء الثاني: الباب الرابع والعشرون
59	الباب الثامن والعشرون
60	الباب الواحد والثلاثين
60	الباب الثاني والأربعون
61	الباب السادس والأربعون
62	الباب التاسع والخمسون
62	الباب السادس والستون
63	الباب السادس والسبعون
66	خاتمة
69	المصادر والمراجع
74	فهرس الموضوعات
78	الملحق

الملاحق

رؤية في كتاب << شرح الجمل >> لابن خروف:

- اسم المؤلف: أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي (ت 609هـ)
- اسم المؤلف: شرح جُمل الزجاجي.
- اسم المحقق: الدكتور سلوى محمد عمر عرب.
- الصفحات: يقع الكتاب في جزأين:
- الجزء الأول: من ص 01 إلى ص 567.
- الجزء الثاني: من ص 573 إلى ص 1067.
- بلد ودار النشر: المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة.
- رقم الطبعة: الأولى.
- سنة الطبع: 1419هـ.
- تصرح الدكتورة المحققة في بداية الكتاب بأن الأصل في علمها رسالة دكتوراه بعنوان (شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي ت 609هـ " تحقيق ودراسة" من الأول حتى نهاية باب المخاطبة) وبعد تقديمه اوصت لجنة المناقشة بمكة المكرمة قسم الدراسات العليا العربية، فرع اللغة بطبعها ...
- جعلت المحققة الكتاب في قسمين يتقدمها: إهداء ومقدمة:
- القسم الأول:: وهو دراسة لكتاب << شرح الجمل >> ومؤلفه بن خروف النحوي.
- القسم الثاني: وهو قسم التحقيق وقد قَدِّمَتْ فيه المحققة صوراً من المخطوط وشرحت المنهج الذي اتبعته في التحقيق وقد جاء التحقيق في جزأين:

الجزء الأول:

وفيه ثلاث وعشرون باباً:

- باب الإعراب
- باب الأفعال
- باب التثنية والجمع
- باب الفاعل والمفعول به
- نوع منه آخر
- باب النعت
- باب العطف
- باب العطف
- باب التوكيد
- باب البدل
- باب أقسام الأفعال في التعدي وغير المتعدية
- باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية
- باب الابتداء
- باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره
- باب كان وأخواتها
- باب الحروف التي تنصب الإسم وترفع الخبر
- باب الفرق بين "إن" و "أن"
- باب حروف الخفض
- باب "حتى" في الأسماء والأفعال والجمل
- باب القسم
- باب ما لم يسمّ فاعله

- باب اسم الفاعل
- باب الأمثلة التي تعمل اسم الفاعل
- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

الجزء الثاني:

وفيه اثنان وستون بابا (24 - 86):

- باب التعجب
- باب ما
- باب << نعم - وبئس >>
- باب << حبذا >>
- باب الفاعلين المفعولين
- باب ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز
- باب اضافة المصدر إلى ما بعده
- باب العدد
- باب تعريف العدد
- باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة
- باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى
- باب " كم "
- باب " مذ " و " منذ "
- باب الجمع بين " إن " و " كأن "
- باب الفصل
- باب الإضافة
- باب التاريخ
- باب النداء

- توابع المنادى
- باب الاسمين الذين لفظها و الآخر مضاف منهما
- باب اضافة المنادى إلى المتكلم
- باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء
- باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة
- باب الإستغاثه
- باب الترخيم
- باب ما رخصت به الشعراء في غير النداء اضطرارا
- باب الندبة
- باب المعرفة والنكرة
- باب الحروف التي تنصب الأفعال
- باب " الفاء "
- باب " أو "
- باب " وحدة "
- باب من مسائل " حتى "
- باب من مسائل " الفاء "
- باب " إذن "
- باب من مسائل " أن " الحقيقة
- باب افعال المقاربة
- باب من المفعول المحول على المعنى
- باب الجزم
- باب الأمر والنهي
- باب ما يجرم من الجوابات

- باب الجزاء
- باب ما ينصرف وما لا ينصرف
- باب أسماء القبائل والأحياء والصور والبلدان
- باب المعدول على فعّال
- باب الاستثناء
- باب الاستثناء المقدم
- باب الاستثناء المنقطع
- باب النفي ب "لا"
- باب دخول ألف الاستفهام على " لا"
- باب التمييز
- باب الإغراء
- باب التصغير
- باب تصغير الثلاثي
- باب تصغير الرباعي
- باب تغير الخماسي
- باب تصغير الظروف
- باب تغير الأسماء المهمة
- باب النسب
- باب ألف القطع وألف الفصل
- باب البناء
- باب المخاطبة

وفي نهاية التحقيق جاء ذكر المحققة للفهارس الفنية ليصل عدد صفحات الكتاب إلى 1231 ص.

صورة شكلية لواجهة الكتاب:



شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ »

« تحقيق ودراسة »

من الأول حتى نهاية باب المخاطبة

إعداد الدكتورة

سلوى محمد عمر عرب

الجزء الأول

١٤١٩ هـ

سلسلة رسائل إعلانية لموصى بطبعها
" ٢٢ "



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

٤٩٠٠٠٠

شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ »

« تحقيق ودراسة »

من الأول حتى نهاية باب المخاطبة

إعداد الدكتورة

سلوى محمد عمر عرب

الجزء الثاني

١٤١٩ هـ

القراءات: علم القراءات هو ذلك العلم الذي تعرف بواسطته كيفية النطق بكلمات القرآن والطرق التي تؤدي بها سواء كان ذلك اتفاق أو اختلافا مع إرجاع كل وجه لناقله ومجاليه ألفاظ القرآن الكريم من حين أوجه النطق بها وكيفية تأديتها ص 263.

أثر تعدد اللهجات العربية في القراءات القرآنية: سالم نادر عطية أبو زيد، ط1 1435هـ، 2014م، دار جرير، عمان.

القراء:

1- **عاصم:** هو عاصم بن أبي النحر والأسدي من التابعين توفي الكوفة سنة 128هـ— وقد كان من الثقة قارئاً للقرآن حافظاً له حسن الصوت قرأ على زر بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ على عبد الرحمان عبد الله بن حبيب السلمي معلم الحسن والحسين.

2- **ابن كثير:** هو عبد الله كثير الداري يكنى أبا معبد كان إمام الناس في القراءة بمكة توفي سنة 120هـ، روي ابن كثير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن الرسول بي الله عليه وسلم

3- **ابن عامر:** هو عبد الله بن عامر الشامي الحفصي كان قاضيا على دمشق أيام الوليد بن عبد الملك وهو من التابعين توفي بدمشق سنة 118هـ— أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

4- **حمزة:** هو حمزة بن حبيب بن عمار بن اسماعيل الزيات القرصي التميمي توفي زمن أبي جعفر المنصور سنة 256هـ— قرأ على أبي محمد سليمان بن مهرب الأعمش على يحيى بن وثاب وعلى عثمان وعلي وابن مسعود على الرسول — صلى الله عليه وسلم — كان عالما باللغة وبالفرائض عالما بكتاب الله حافظاً للحديث.

5- **أبو عمرو:** هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله الحصين بن الحرث بن جهم بن خزاعي بن مالك بن عمرو بن تميم كان ثقة وأميناً روى عن مجاهد بن

حبير وسعيد بن جبير عن ابن العباس عن أبي كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي سنة 154 هـ

6- **نافع:** هو نافع بن عبد الرحمان بن أبي نعيم الليثي المدني الأصفهاني نسبة إلى مولده بأصفهان، توفي بالمدينة سنة 260هـ، أخذ القراءة عن أبي جعفر القارئ وعن سبعين من التابعين الذين أخذوا عن ابن عباس وأبي هريرة وعن أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشهر رواة قالون وورش (1)

7- **الكسائي:** هو علي بن حمزة الكسائي النحوي وصفه الأنباري بأنه كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم بالدين والقرآن، توفي سنة 189هـ، اشتهر بالرواية عند أبو الحارث والدوري

هؤلاء هم القراء السبعة، وتمام العشرة:

8- **يعقوب:** هو يعقوب بن اسحاق بن زيد الحضرمي وكنيته أبو محمد توفي في البصرة سنة 250هـ، قرأ على أبي المنذر الطويل وقرأ سلام على عاصم وعلى أبي عمرو بن العلاء

9- **خلف:** هو أبو محمد بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب بن هشام قرأ على يعقوب بن خليفة الأعشى وآخرين معه قرأوا على عاصم توفي سنة 229هـ.

10- **أبو جعفر:** هو يزيد بن القعقاع الفارسي أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة عن أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي سنة 130هـ

¹ (قالون: هو عيسى بن مينا معلم العربية وكنيته أبو موسى ولقب بقالون لجودة قراءته لأن قالون بالرومية تعني جيد - كان أصم لا يسمع صوت البوق ولكنه يسمع القرآن .

ولتتمام القراءات الأربع عشر فالقراء هم:

11- **الحسن البصري:** هو الحسن بن أبي حسن يسار أبو سعيد البصري توفي

110هـ - إمام زاهد عالم فصيح نبيل إمام عصره ووحيد زمانه قرأ على حطان بن

عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري وعلي بن أبي العالية عن أبي بن كعب

وزيد بن ثابت وعمرو بن الخطاب قال الشافعي: " لو أردت أن أقول أن القرآن نزل

بلغه الحسن البصري فلفصاحته ".

12- **ابن محيين:** هو محمد بن عبد الرحمان بن محيصين السهبي كان أعلم القراء

باللغة العربية وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ولذلك خرج عن

اجتماع أهل بلده فابتعد الناس عنه ومالوا إلى قراءة ابن كثير.

13- **يحيى اليزيدي العدوي:** هو أبو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المعروف

بالييزيدي مقرئ علامة إمام فقه خلف أبا عمرو بن العلاء وأخذ القراءة عرضا عنه

وأخذ عن الخليل وسمع عبد الملك بن جريح توفي سنة 202هـ -

14- **الشنبوذي:** هو أبو الفرج محمد بن أحمد بن ابراهيم الشنبوذي البغدادي وسمي

بذلك نسبة لأستاذه اشتهر بحفظه لشواهد الشعر والقرآن الكريم توفي 388هـ⁽¹⁾.

¹ (ينظر سالم نادر عطية أبو زيد: أثر تعدد اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار جرير للنشر، عمان، ط1،

1435هـ، 2014، ص263، 271 .

ملحق الأعلام:

- امرئ القيس (ت 80 ق م)
- الأعشى (ت 7 هـ)
- لبيد بن ربيعة (ت 54 هـ)
- جرير (ت 114 هـ)
- أبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)
- بشار بن برد (ت 168 هـ)
- الخليل الفراهيدي (ت 175 هـ)
- سيبويه (ت 180 هـ)
- يونس بن حبيب (ت 182 هـ)
- الفراء (ت 207 هـ)
- الجاحظ (ت 255 هـ)
- المبرّد (ت 255 هـ)
- ابن السّراج (ت 316 هـ)
- الزّجاجي (ت 377 هـ)
- السيرافي (ت 368 هـ)
- أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)
- ابن عريف (ت 390 هـ)
- ابن جني (ت 392 هـ)
- ابن فارس (ت 395 هـ)
- عمرو الداني (ت 445 هـ)
- السيد البطليوسي (ت 521 هـ)
- ابن الباذش الغرناطي (ت 528 هـ)

- ابن الطّراوة (ت 528هـ)
- جار الله الزمخشري (ت 548هـ)
- أبو بكر بن خير الاشبيلي (ت 575هـ)
- طاهر بن الخدب (ت 580هـ)
- السهيلي (ت 581هـ)
- أبو بكر بن صاف (ت 585هـ)
- ابن مضاء (ت 592هـ)
- الرعيني (ت 598هـ)
- أبو موسى السلاوي (ت 640هـ)
- ابن بريزة (ت 660 هـ)
- الفهري (ت 661هـ)
- اللّورقي (ت 661هـ)
- ابن عصفور (ت 669 هـ)
- ابن مالك (ت 672 هـ)
- الرضي الاستربادي (ت 686 هـ)
- أبو حيان الاندلسي (ت 745هـ)
- السيوطي (ت 911هـ)